جامعة محمد بوضياف – المسيلة–

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

مذكـرة مكملـة لنيـل شهـادة المـاستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص:مراقبة التسيير

العنـــوان

دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

–دراسة حالة مديرية الإدارة المحلية لولاية المسيلة–

إعداد الطالبة:

سهل عفاف

إشراف الأستاذ:

قرواط يونس

تاريخ المناقشة:2016/06/05

اللجنة المناقشة:

قرواط يونس	مشرفا	استاذ مساعد أ
بيصار عبد المطلب	رئيسا	استاذ مساعد أ
حوحو مصطفى	مناقشا	استاذ مساعد أ

السنة الجامعية: 2016/2015

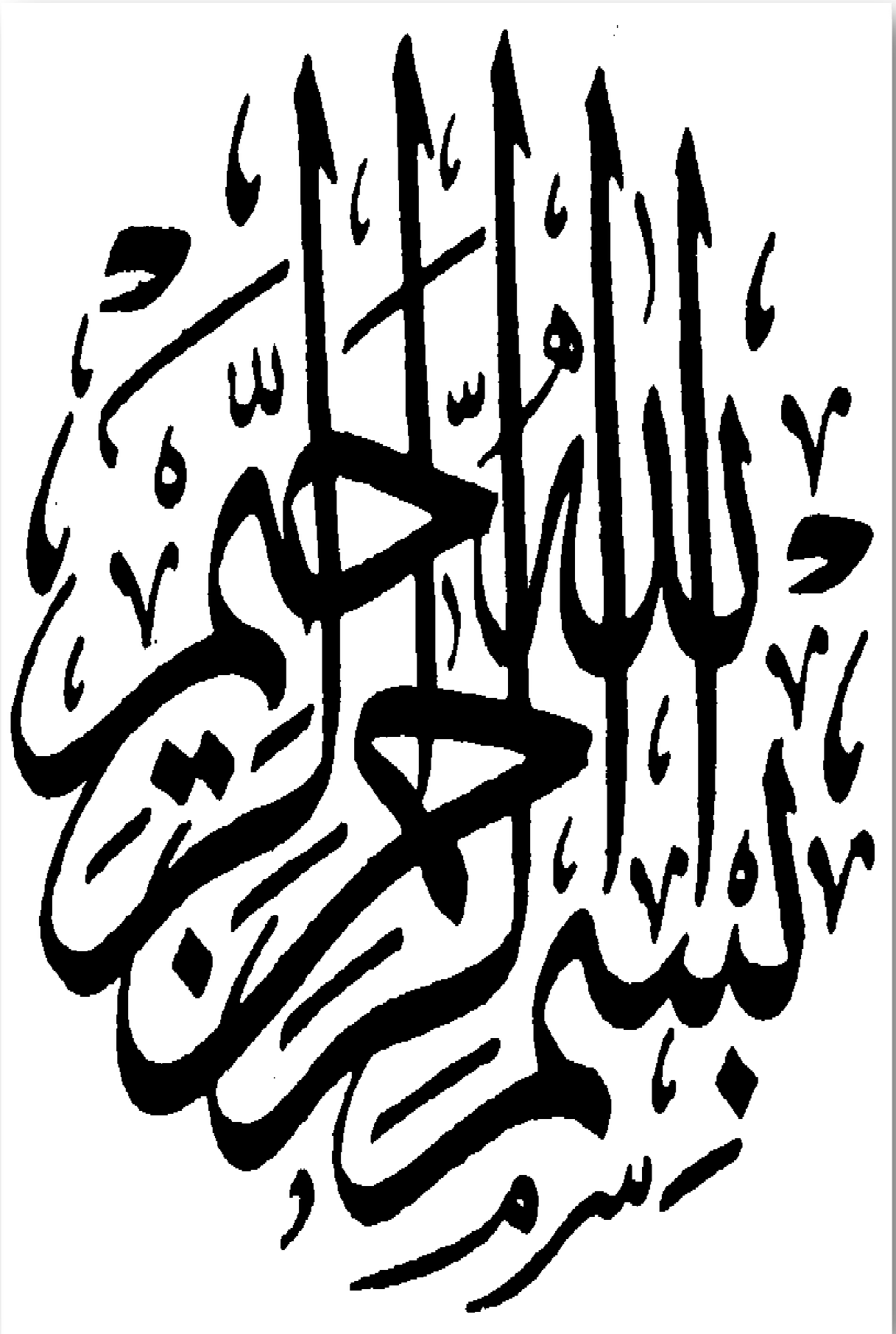
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير، والشكر سبحانه الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

أقدم الشكر الجزيل إلى صاحب الفضل الكبير الأستاذ المشرف "قرواط يونس"

ونشكره على مساهمته الفعالة وجهده الكبير في توجيه لي وصبره علي حتى تمكنت من إتمام هذا العمل.

كما أوجه الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة وأشكرهم على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

وأتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب او بعيد.

واختم شكري الى مكتبة النور وموظفي مديرية الادارة المحلية لولاية المسيلة

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة2001-2005.	70
(2.3)	تطور اليد العاملة للفترة 2004-2007.	72
(3.3)	الوضعية العامة لاستهلاك القروض لسنوات 2010،2011،2012 ،2013و2014 (PCD+ PSD+السكن).	84
(4.3)	مخططات البلدية للتنمية (PCD).	85
(5.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.	90
(6.3)	توزع جامعة المسيلة.	92
(7.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.	93
(8.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.	95
(9.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنة 2011 مقارنة بالسنوات 2009، 2010.	96
(10.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 وتوقعات2013.	96
(11.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنة 2011 مقارنة بالسنوات 2010,2009.	98
(12.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و 2013.	98

(13.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.	98
(14.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال نهاية 2013 وتوقعات نهاية 2014.	99
(15.3)	أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنة 2011 مقارنة بالسنوات 2010,2009.	101
(16.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.	101
(17.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنة 2011 مقارنة بالسنوات 2009، 2010.	102
(18.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 وتوقعات 2013.	102
(19.3)	حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 وتوقعات 2013 .	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	**عنوان الشكل**	الصفحة
(1 ـ 2)	ترابط أبعاد التنمية المستدامة.	49
(1 ـ 3)	الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية.	77

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	49
(1.3)	الهيكل التنظيمي لمديرية الادارة المحلية	77

الفهرس

فهرس المحتويات

	الصفحة
تشكر وعرفان.....	
الإهداء	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
الفهرس.....	
مقدمة.....	أ . د
الفصل الأول: الإدارة المحلية	
تمهيد.....	6
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإدارة المحلية.....	7
المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية.....	7
المطلب الثاني: أهداف الإدارة المحلية.....	11
المطلب الثالث: أسباب نشأة الإدارة المحلية.....	14
المطلب الرابع: تمييز الإدارة المحلية عن المفاهيم المشابهة.....	16
المبحث الثاني: الإدارة المحلية وظائفها مقوماتها ومستوياتها.....	19
المطلب الأول: وظائف الإدارة المحلية.....	19
المطلب الثاني: مقومات الإدارة المحلية.....	19
المطلب الثالث: مستويات الإدارة المحلية.....	22
المبحث الثالث:_مصادر الادارة المحلية والعوامل البيئية المؤثرة فيها ومشاكلها.....	24
المطلب الأول: مصادر الإدارة المحلية.....	24
المطلب الثاني: العوامل البيئية المؤثرة في الإدارة المحلية.....	25
المطلب الثالث: مشاكل الإدارة المحلية	27
خلاصة.....	29
الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة وعلاقتها مع الإدارة المحلية	
تمهيد.....	32
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.....	33

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....	33
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.....	38
المطلب الثالث: خصائص واستراتيجية التنمية المستدامة.....	40
المبحث الثاني: المحاور الأساسية في التنمية المستدامة.....	43
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.....	43
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.....	49
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....	51
المبحث الثالث: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة	57
المطلب الأول: دور البلدية في التنمية المستدامة.....	57
المطلب الثاني: دور الولاية في التنمية المستدامة.....	61
خلاصة.....	65
الفصل الثالث: الادارة المحلية والتنمية المستدامة في التطبيق	
تمهيد.....	67
المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.....	68
المطلب الأول: تحديات اقتصادية	68
المطلب الثاني: تحديات اجتماعية.....	73
المطلب الثالث: تحديات بيئية.....	75
المبحث الثاني: التعريف بميدان الدراسة.....	77
المطلب الأول: نشأة مديرية الإدارة المحلية وهيكلها التنظيمي.....	77
المطلب الثاني: مهام مديرية الإدارة المحلية.....	78
المبحث الثالث: البرامج التنموية بالمسيلة وواقع التنمية في الولاية.....	81
المطلب الأول: البرامج التنموية بالمسيلة.....	81
المطلب الثاني: واقع التنمية بولاية المسيلة.....	85
خلاصة.....	104
خاتمة.....	106
قائمة المراجع.....	111

مقدمة

مقدمة:

واجهت دول العالم الثالث متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تتبنى منهجا لا مركزيا في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فلم تعد المشروعات والبرامج المركزية قادرة على النجاح في ظل التغيرات الدراماتيكية غير المسبوقة في النظامين الحكومي والاقتصادي، فقد تعززت حركة الديمقراطية السياسية و ساد مفهوم وممارسة التوجه نحو خيار السوق الحر لمواجهة المشكلات الاقتصادية مع حمله هذا التوجه من ظواهر الخصخصة وتنازل الحكومات عن الكثير من وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات اللامركزية والقطاع الخاص، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح هو العنوان الجديد للأمن والسلم الدوليين نظرا لما تعاني منه ثلاث أرباع البشرية من تخلف موروث ومعقد الحل، بفعل ما يفرزه النظام الدولي القائم على قواعد افتراضية من أزمات ومظاهر التبعية على أساس التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، الشيء الذي جعل إتباع أي سبيل أمرا مسموحا به مادامت الغاية التي تؤدي إليها هي تحقيق التنمية المستدامة .

أمام هذا الوضع اتجهت دول العالم المتقدمة منها النامية منذ النصف الثاني من القرن العشرين للأخذ بنظام الحكم المحلي ونظام الإدارة المحلية كما ظهرت فلسفات وأساليب جديدة دفعت الحكومات إلى توجيه اهتماماتها نحو الحكم المحلي أو الإدارة المحلية، وقد يقال أن هذه الحركة ظهرت في حركة طبيعية لأن النصف الثاني من هذا القرن شهد طفرة نوعية في تحسين الخدمة العمومية المحلية، وكل ما يخص الشأن المحلي عموما في الأقطار التي منحت حيزا من حرية التصرف ومزيدا من الاستقلالية للإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية أسلوبا في اللامركزية الإدارية، حيث تقوم بموجبه الحكومة المركزية في العاصمة بتفويض جزء من صلاحياتها الإدارية الى الهيئات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة في أقاليم الدولة.

وتبعا لذلك فإن الإدارة المحلية تعتبر تنظيم إداري محلي خاضع لقوانين وأنظمة وتعليمات وتوجيهات صادرة عن الحكومة المركزية ممثلة بوزاراتها المختلفة في الدولة، مما يعني أنها تابعة تنظيميا إلى التنظيم الإداري للدولة.

الإدارة المحلية بهذا المعنى تختلف عن فروع الوزارات المركزية الموجودة في مناطق الدولة والتي تبقى امتدادا لهذه الوزارات، ولا تتمتع باستقلال تنظيمي أو إداري أو مالي إنما تعتبر نوعا من عدم التركيز الاداري، أما الإدارة المحلية فتمثل أجهزة تنظيمية وإدارية ومالية لها مدى من الاستقلال تحدده الحكومة المركزية، ولها شخصية معنوية مستقلة وصلاحيات تنبع من ذلك ويتم تفويضها إليها من قبل الحكومة المركزية، حيث تتمتع بسلطات إدارية في منطقتها فقط، بينم تحتفظ الحكومة المركزية بحق تقرير الأمور في المنطقة المحلية لاسيما في اتخاذ القرارات الرئيسية ورسم السياسات العامة فيها.

إشكالية البحث:

ولدراسة هذا الموضوع والتطرق إلى جوانبه، وإبراز العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المستدامة تمت صياغة الإشكالية التالية:

كيف يمكن للإدارة المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

وتبعا لهذه الإشكالية الرئيسية تطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الإدارة المحلية؟ وفيما تتمثل مهامها ووظائفها؟ وماهي المشاكل التي تعترضها للقيام بدورها؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي أسسها؟ وكيف السبيل إلى تحقيقها؟
- هل تساهم مديرية الإدارة المحلية بولاية المسيلة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية ننطلق من الفرضيات التالية :

- للإدارة المحلية العامل الوحيد المساهم في تحقيق التنمية المستدامة .
- تساهم مديرية الإدارة المحلية بولاية المسيلة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في:

- محاولة الكشف عن مختلف المشاكل والعوائق التي تقف في وجه الإدارة المحلية، وفي المقابل البحث عن الحلول التي تمكننا من تحقيق تنمية مستدامة عن طيق الإدارة المحلية.
- تمييز مصطلح الإدارة المحلية عن غيره من المصطلحات.
- استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالإدارة المحلية والتنمية المستدامة.
- توفير معلومات جديدة خاصة بموضوع البحث على المستوى المحلي أو الدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

- قلة البحوث المعالجة لموضوع الدراسة.

- خلق وعي للمواطن من أجل معرفة التنمية المستدامة على أنها حق من حقوقه ويستوجب على المجالس(البلدية، الولاية) حمايتها وتطورها.
- أهمية هذا الموضوع الذي أصبح من الأمور الضرورية للسلطات المحلية والمركزية.
- الأهمية البالغة للموضوع بالنسبة لأدوار المجالس المحلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في التنمية.

حدود البحث:

تمثلت حدود الدراسة كالاتي:

- الحدود المكانية: سيتم إسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة على مديرية الإدارة المحلية بولاية المسيلة.
- الحدود الزمانية: فترة التربص2015 ـ2016.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري للموضوع، من خلال عرض شامل وتفصيلي لكل المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة بالإدارة المحلية من جهة، والتنمية المستدامة ومختلف مؤشرات قياسها من جهة أخرى، كما استخدمنا منهج دراسة الحالة و التحليل في الجانب التطبيقي باتباع أسلوب المقابلة للوصول في الاخير الى النتائج والاقتراحات.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة المحلية ومن جوانب متعددة، ولكنها لم تتطرق إلى موضوع الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت أهم مكونات هذا الموضوع أو إحدى جوانبه وفي ما يلي عرض لأبرز الدراسات المتعلقة بالموضوع :

- دراسة "**بلجيلالي أحمد**" حول إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية، العلوم الاقتصادية، و العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة تلمسان2009.

تهدف هذه الدراسة لأن تكون إسهاما في وضع حجر الأساس للدراسات في مجال ميزانية البلديات والمالية المحلية عموما، والجباية المحلية خصوصا، ولتكون كمرجع لإطارات البلدية، و المنتخبين المحليين للاسترشاد وقت الحاجة حتى تتوحد الرؤى.

- دراسة **"برابح محمد"** حول الجباية الحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2004.

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تحصيل الضرائب المحلية وتوزيعها بين الجماعات الحلية، إلى أنه أصبح الآن يشغل أكثر في كيفية تأثير الضرائب المحلية على الحياة الاقتصادية، ودورها في تمويل ميزانية الجماعات الحلية، وكذا البحث عن أوعية ضرائب متنوعة من أجل تحقيق التنمية المحلية.

- دراسة **"محمد طاهر قادري"** حول آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مع محاولة تحديد أهم الصعوبات والمعوقات الحائلة دون تحقيق هذه التنمية الشاملة المستدامة، وعن البحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف والفقر والتبعية والتدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر.

هيكل البحث:

تمت معالجة مختلف جوانب الموضوع من خلال ثلاث فصول:

الفصل الأول: تناول" الإدارة المحلية "وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان "مفاهيم أساسية حول الإدارة المحلية" والمبحث الثاني بعنوان "الإدارة الحلية وظائفها مقوماتها ومستوياتها" أم المبحث الثالث بعنوان "مصادر الادارة المحلية والعوامل البيئية المؤثرة فيها ومشاكلها".

الفصل الثاني: تناول" مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة "وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان" ماهية التنمية المستدامة "والمبحث الثاني بعنوان" المحاور الاساسية في التنمية المستدامة "والمبحث الثالث بعنوان" تحديات التنمية المستدامة في الجزائر "

الفصل الثالث: ويمثل الجانب التطبيقي في مديرية الإدارة المحلية بالمسيلة، وقد حاولنا من خلاله عكس الجانب النظري لموضوع البحث، حيث تناولنا فيه التعريف بميدان الدراسة، وتحليل أسئلة المقابلة.

الفصل الأول

الإدارة المحلية

تمهيد:

لقد اقتضى التقدم العلمي الكبير وما نجم عنه من تغيير سريع في شتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في أعداد السكان وحاجتهم الى تنمية مجتمعاتهم، وتقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع ــ اقتضى ذلك كله ــ إلقاء عبء كبير على الدول فازدادت مهمتها الرامية لتحقيق أهدافها ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق العدالة بينهم، بل تعدتها الى ضرورة التأثير في حياتهم في المجالات السياسي والاقتصادية والاجتماعية من أجل الديمقراطية، واستغلال الثروات وتوزيعها، وتقديم الخدمات العامة وبالتالي تحقيق الرفاه لمجتمعاتها. تلك الواجبات التي أثقلت كاهل الحكومات مما اضطرها الى التنازل عن جزء من مسؤولياتها الادارية لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها بإنجازها وتحت مراقبتها وإشرافها. وهكذا ازدادت أهمية الادارة المحلية ضمن بيئاتها الجغرافية الإرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين وتقديم الخدمات الاساسية للسكان والمساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشكلاتهم والقيام بالمشاريع الانتاجية التي تسهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

ونسعى من خلال هذا الفصل إلى إلقاء الضوء حول الاطار التنظيمي للإدارة المحلية في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإدارة المحلية.

المبحث الثاني: الإدارة المحلية وظائفها، مقوماتها، ومستوياتها.

المبحث الثالث: مصادر الادارة المحلية والعوامل البيئية المؤثرة فيها ومشاكلها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإدارة المحلية.

شهد العقد الأخير من القرن الماضي متغيرات عالمية متسارعة كانت أهمها التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات وانهيار النظم الشمولية والطلب المتزايد على اللامركزية وإعادة توزيع الأدوار والمهام بين الأجهزة الحكومية والمجتمع، فانطلاقا من الدور الجديد للدولة في الألفية الثالثة وفي عصر العولمة، والذي يركز على الدور المحوري للمجتمع المدني وتمكينه من الاضطلاع بالعديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة التقليدية أي الانتقال من دولة السلطة إلى دولة اللامركزية والمشاركة الشفافية، تعاظم الدور الذي تلعبه وحدات الإدارة المحلية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه أصبح مشكوك في مقدرة الحكومة المركزية على تغطية حاجيات كافة الأقاليم والقطاعات التابعة لها، وهو ما فرض بدوره علينا ضرورة التطرق لمفهوم الإدارة المحلية ؟ أهميتها وأهدافها؟ أسباب نشأتها؟ والتمييز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها؟

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية.

تعددت تعاريف الإدارة المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون إليها وفي ما يلي عرض لذلك:

- تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة، فقد عرفت في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن التاسع عشر، مع أن بذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتظافر الجهود لإشباع احتياجاتها. وبذلك تكون قد سبقت الدولة وجودها.[1]
- عرفها الكاتب الفرنسي Waline: بأنها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين.[2]
- عرفها John Cherke: بأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة [3]، إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية، وعرفت بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية، وعرفت بأنها قيام وحدة محلية بإدارة نفسها، وتصرف شؤونها الخاصة، كما تعرف بأنها كيانات أنشئت بموجب الدساتير الوطنية للدول، أو دساتير الولايات، أو التشريعات العادية أو من قبل السلطة التنفيذية غايتها أداء مجموعة من خدمات خاصة بمنطقة معينة ومحددة. وعرفت أيضا بأنها نظام إداري لامركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها. وعرفت بأنها أسلوب من أساليب

[1] Raonrmall, Young Konn : local govermentsince 1945, blackwellpublishers UK, 1998, p20.

[2] شطناوي علي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص20.

[3] أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2013، ص18.

الإدارة يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات طابع محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس محلية منتخبة من أبنائها، لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية. كما تعرف بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري اللامركزي. ويتم بموجبه إيجاد مجالس محلية منتخبة تقوم بإدارة شؤونها بإشراف الحكومة المركزية.[1] وعرفت بأنهاتعني " نقل بعض السلطات الإدارية من السلطة المركزية إلى هيئات محلية تُشكَل لتتولى إدارة الشؤون المحلية" [2]. ونرى بدورنا أن الإدارة المحلية هي توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية.

وبشكل عام فإن هناك أسلوبين رئيسيين للإدارة نجدهما اليوم مطبقين في مختلف دول العالم: الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي. ولما كان موضوع الإدارة المحلية يندرج تحت مظلة اللامركزية التي تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة وهيئات عامة (مرفقية وإقليمية) مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية فإن تحديد مفهوم الإدارة المحلية وبيان ماهيتها اقتضى أن نتحدث أولا عن كل من المركزية واللامركزية كأسلوبين للإدارة.

أولا: المركزية الإدارية.

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى كل من تعريف المركزية الإدارية وأركانها.

1. تعريف المركزية الإدارية.

لقد تعددت التعاريف الفقهية للمركزية الإدارية، وجميعها تدور حول حصر الوظيفة العامة في يد السلطة الإدارية المركزية، ويستخلص من هذه التعريفات، أن المركزية الإدارية تعني تركيز مظاهر السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية في الدولة وتجميعها في يد الحكومة المركزية في العاصمة، دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة كالهيئات المحلية في البلدان والقرى.

فالدول المركزية تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة، وبشكل يسمح بتوحيد نمط الوظيفة الإدارية. وبهذا المجال يقول الفقيه الفرنسي برغلي (Barthelemy)" أن الدولة المركزية هي الدولة التي تتولى فيها الحكومة المركزية إدارة جميع مرافق الدولة العامة بصورة كلية أو مطلقة وتحتكرها، فهي مصدر إيجاد القرارات الإدارية ومركزها."

ويقول ماجد راغب حلو" تقوم المركزية الإدارية على أساس وحدة السلطة التي تضطلع بالوظيفة الإدارية للدولة، عن طريق أقسامها وتابعيها الخاضعين لرئاستها في مختلف أرجاء ومرافق الدولة " ففي هذا النظام تكون

[1] نفس المرجع، ص18.

[2] ثامر بن ملوح المطيري وآخرون، الإدارة المحلية، معهد الإدارة العامة، 1989، ص19.

كل المرافق العامة في الدولة تابعة للدولة المركزية وحدها، تنميها ميزانية واحدة هي ميزانية الدولة، ويديرها موظفون يعدون من عمال الدولة ويعملون باسمها ولحسابها.[1]

ويقصد بالمركزية الإدارية في الدول على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم وزراء دون مشاركة من هيئات أخرى، فهي بالتالي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة.[2]

ففي ضوء النظام المركزي تباشر السلطة المركزية الشؤون الوطنية والمحلية عن طريق ممثليها في العاصمة، فهي إذن تقوم على استقطاب السلطات الإدارية وجميعها في يد شخص واحد أوهيئة واحدة.[3]

2. أركان المركزية الإدارية.

تقوم المركزية الإدارية ـ كأسلوب للتنظيم الإداري ـ على مجموعة من الأركان والتي يمكن إجمالها بما يلي:

- تركيز الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية في العاصمة والتي يكون بيدها وحدها سلطة إصدار القرارات المختلفة والإشراف على مختلف المرافق العامة في الدولة وسواء أكانت مرافق قومية أو محلية. فالمركزية الإدارية على هذا النحو لا تسمح بوجود مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على المرافق المحلية. التي يتعلق نشاطها بسكان الأقاليم والمناطق داخل الدولة.
- توزيع موظفي الجهاز الإداري على درجات إدارية متصاعدة تتبع كل درجة منها الأخرى مكونين بذلك هرما إداريا نجد في قاعدته صغار الموظفين وفي قمته الرئيس الإداري الأعلى وهو الوزير. ويستتبع التسلسل الهرمي لموظفي الحكومة المركزية تدرج تصرفاتهم القانونية على نحو يجعل من هم في المواقع الإدارية الدنيا ملتزمين بقرارات وتعليمات رؤسائهم في المواقع الإدارية العليا وإلا كانت تصرفاتهم معيبة وكانوا عرضة للمسائل من قبل الرؤساء.
- أن يكون لكل عضو في درجة إدارية أعلى سلطة من دونه في السلم الوظيفي، وهو ما يسمى بالسلطة الرئاسية. ويقابل السلطة الرئاسية مسؤولية الرئيس عن أعمال مرؤوسيه أمام رئيسه الأعلى حتى يصل الأمر إلى الوزير الذي يكون مسؤولا إما أمام البرلمان (إذا كان النظام برلماني) أو أمام رئيس الجمهورية (إذا كان النظام رئاسي).[4]

---

[1] حسين عبد القادر، الإدارة المحلية في فلسطين بين الماضي والحاضر، دار الفكر للطبع والنشر، ط1، القدس، 2013، ص14,

[2] سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،1976، ص93.

[3] عبد الغاني البسيوني عبد الله، القانون الإداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1991، ص117.

[4] محمد علي الخلايلة، الإدارة محلية، دار الثقافة لنشر والتوزيع، ط1, عمان، 2009، ص25، 26.

ثانيا: اللامركزية الإدارية.

ستعرض من خلال فرعنا هذا تعريف اللامركزية الإدارية ومختلف أركانها.

1. تعريف اللامركزية.

لقد انحصرت النظم العالمية التي عرفت المركزية واللامركزية خلال مر العصور في نظامين هما نظام وحدة السلطة المركزية أو ما يطلق عليه بالمركزية الإدارية، ونظام تعدد السلطات الإدارية أو ما يطلق عليه اصطلاح اللامركزية الإدارية.

إن اللاتركيز الإداري يسمح للسلطة المحلية الممثلة للأجهزة المركزية باتخاذ القرارات المستعجلة التي تتطلبها الضرورات المحلية دون الرجوع إلى السلطة المركزية. فهذه الوظيفة التي يضطلع بها اللاتركيز تجعلها من جهة أمام الموقع المتقدم الذي يحتله هذا النمط الإداري في التسيير العام، وتبرز لنا من جهة ثانية حتمية اللجوء لهذه التقنية تجنبا للمساوئ الناتجة عن المركزية.

وهذا بالتحديد ما يتضح من خلال مفهوم اللاتركيز ومن خلال الأهمية التي يكتسبها ضمن توزيع المهام بين الإدارة المركزية ومصالحها غير الممركزة.

وتعتمد اللامركزية الإدارية في فلسفتها على مبدأين: مبدأ تعدد السلطات الإدارية، والثاني مبدأ ديمقراطية الإدارة.[1]

2. أركان اللامركزية الإدارية.

يقوم النظام اللامركزي على ثلاث أركان فهو يعترف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، ويعترف أيضا بوجود هيئات محلية أو مرفقة مستقلة، ويربط هذه الأجهزة المستقلة بالسلطة المركزية بموجب فكرة الوصايا، نحلل بشيء من الإيجاز كل ركن لوحده.

أ . وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

يرجع بسبب ومبرر قيام النظام اللامركزي إلى وجود وظهور مصالح أو شؤون محلية، تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان إقليم أو وجهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح أو الشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.

[1] حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص21، 22.

ب . إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقل منتخبة.

يقضي النظام اللامركزي الإداري أن يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحلية المتميزة، كما ورد بالركن الأول، إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها. [1]

حيث ذهب اتجاه آخر في الفقه إلى القول أن استقلال الأجهزة المحلية عن السلطة المركزية يقتضي تطبيق نظام الانتخاب فهو الضمانة الحقيقية والوحيدة لتجسيد فكرة الاستقلالية.[2]

ج . الخضوع للرقابة الإدارية (الوصاية):

يقتضي نظام اللامركزية الإدارية وجود مصالح محلية متميزة، تديرها هيئات مستقلة، لكن هذا الاستقلال ليس مطلقا فهو لا يعني استقلال تام من السلطة المركزية، وعليه فإن لهذه السلطة حق الرقابة على الهيئات اللامركزية ويطلق على هذه الرقابة الوصاية الإدارية، وتقرير تلك الرقابة ضرورة لازمة حتى لا تختل وحدة الاتجاه الإداري في الدولة، مما يكفل الانسجام في تسيير مصالحها وإدارة شؤونها.[3]

المطلب الثاني: أهمية الإدارة المحلية وأهدافها.

للإدارة المحلية أهداف وأهمية يمكن عرضها كالتالي:

أولا: أهمية الإدارة المحلية.

ليست الإدارة المحلية ابتكارا <<حديثا>> للإنسان بل أنه نظام لازم البشرية منذ أقدم العصور حتى الآن، إن الملاحظ تاريخيا أن القوى الصغيرة نشأت قبل أن تنشأ الدولة أو قبل أن يتبلور مفهوم الدولة في الوقت الحاضر، وكانت هذه القوى والمدن الصغيرة بين حين وآخر.. اجتماع أفرادها للإدارة شؤونهم وحل مشاكلهم وكان هذا خير دليل لتطبيق الديمقراطية المباشرة بين أفراد المجتمع الواحد لذلك فإن الحكم المحلي يعد الأصل و المنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة النظام بل والتفكير الديمقراطي، ومبدأ السيادة الشعبية بمفهومها الحديث، بل والملاحظ أن هذه الدول أخذت منه أساس وجودها ونشأتها وحدود وظيفتها التي من أجلها.[4]

حيث اهتم الكثير من الباحثين كل حسب مجال تخصصه بالإدارة المحلية أشد الاهتمام. فعلماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي، كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة

[1] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص20، 24.

[2] محمود العاطف البنا، في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984، ص117.

[3] هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004،ص16,

[4] عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية- دراسة مقارنة - ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001، ص17.

تقسيم العمل، وهو ما يجعلها موضع اهتمام هذه الفئة من الباحثين كما يمكن النظر أيضا إلى الإدارة المحلية من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل[1]

قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية والبلدية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلا فكرة الديمقراطية، أيضا اهتم علماء الإدارة بهذا النوع من الإدارة نظرا لما تشكله من أهمية كبرى في نظرية التنظيم فلا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية.[2]

ثانيا: أهداف الإدارة المحلية.

إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية لدولة ما يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي ينتج عنها العديد من الفوائد وفي الإجمال يمكن استعراض الأهداف التالية للإدارة المحلية.

1 ـ الأهداف السياسية.

ترتبط الأهداف السياسية بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس الشعبية المحلية، وأنماط العمل السياسي الذي يتتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف السياسية يمكن تناول الأهداف الفرعية التالية:

أ ـ التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون

وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق، ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذا أقوى في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها.[3]

ب ـ الديمقراطية :تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي:[4]

[1] عمار بوضياف، الوجيز في الإدارة المحلية، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص104.

[2] نفس المرجع، ص105.

[3] محمد محمود الطعامنة، وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص35.

[4] بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير، تلمسان، 2006، 2010، ص20.

- إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق الصلة بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياته وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.
- تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكينه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة واختيار الأكفأ منها، ومناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات ونفقات الميزانية المحلية والتخطيط للمستقبل.
- تتيح فرصة التدريب للقيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي.
- تسهم الديمقراطية المحلية في تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين، من خلال إتاحة فرصة المشاركة فيصنع السياسات المحلية أمامهم.

2 ـ الأهداف الإدارية :يعتبر نظام الإدارة المحلية من أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمة العمومية المحلية، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بآراء وانتقادات السكان المحليين، ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية فيما يلي:

أ ـ تحقيق الكفاءة الإدارية :تعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية، كما أنها أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي الذي يقدم الخدمات أو السلع عند نقطة واحدة هي نقطة التوازن، والتي تكون في العادة إما أكثر أو أقل من احتياجات السكان المحليين.

ب ـ تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري :حيث أن خاصية الاستجابة السريعة

للإدارة المحلية، والعلاقة المباشرة التي تربط بين المواطنين وموظفي الوحدة المحلية تساعد على التخلص من كل أشكال وأمراض البيروقراطية الحكومية، المتمثلة في الروتين والرقابة وتأخير المعاملات وطوابير الانتظار.

ج ـ العدالة في توزيع الأعباء المالية :إن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على دافعي الضرائب، وربما تتضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع، ولكن في حالة تبني نظام الإدارة المحلية يتحقق نوع من الرشادة في توزيع الحقوق، إضافة إلى أن ما يدفعونه من ضرائب ورسوم يتم صرفه على المرافق المحلية، وهو ما يحقق نوع من العدالة الاجتماعية وتساوي المواطنين في تحمل المسؤوليات المالية والاستفادة منها.

د ـ تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية: إن النظام المركزي يستخدم في العادة أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على جميع المواطنين في الدولة، وربما لا يشكل هذا الأسلوب ضررا بالنسبة للمرافق القومية، لكن الأمر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية، وعليه فإن نظام الإدارة المحلية يحقق تفادي تنميط الأداء على مستوى الدولة، وذلك لأن مشكلات المحليات تختلف عن بعضها البعض، من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

3 ـ الأهداف الاجتماعية : يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم، والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.

- شعور الفرد داخل المجتمعات المحليات بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة [1].

المطلب الثالث: أسباب نشأة الإدارة المحلية.

ترجع نشأة نظام الإدارة المحلية إلى أسباب متعددة حفزت الدول المختلفة إلى الأخذ بهذا النظام ثم التوسع فيه، نذكر بما يلي بعض الأسباب:

1 ـ ازدياد وظائف الدولة:

كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في الإدارة المحلية. فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية.[2]

[1] بلحيلالي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] بسمة عولمي، تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4، الجزائر، ص258.

2 ـ تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية

يلاحظ أن الإدارة المركزية عندما تقوم بأداء الخدمات تضع أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على كافة المواطنين وفي جميع أنحاء القطر على قدم المساواة.

إن إتباع هذه الأساليب لا تشكل عقبة بالنسبة للخدمات القومية التي يشترك في الانتفاع و الاستفادة منها جميع المواطنين، ولكن الأمر يختلف كليا بالنسبة للخدمات المحلية فالتفاوت بين المناطق الجغرافية في القطر الواحد يتطلب تباينا واختلافا في الأساليب المتبعة لأداء الخدمات فمثلا مدينة كبيرة السكان تختلف مشكلاتها عن مدينة محدودة السكان وإجراءات الوقاية الصحية تختلف من مدينة واقعة على الحدود إلى مدينة داخلية.[1]

3 ـ الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية

يحاول نظام الإدارة المحلية إشراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية، ومن هنا فإن هؤلاء يكونون أكثر تفهما للحاجات و الرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية الذين لا تتوفر في الكثير منهم الدراية والتحسس بحاجة الأهالي ورغباتهم.

4 ـ التدريب على أساليب الحكم

يساعد نظام الإدارة المحلية ـ من تجارب الدول المتقدمة ـ على تربية المواطنين تربية سياسية صالحة وتدريبهم على أساليب الحياة النيابية عن طريق إيجاد مجالس محلية منتخبة من السكان المحليين، وهذه المجالس النيابية وكبار موظفي الدولة. كما وأنه ينمي لديهم الشعور بالدور الذي يؤدونه في أداء مرافقهم المحلية، وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد إشعارهم بحقوقهم الوطنية وتكاليفهم القومية، وكل ما يزيد الكرامة الفردية والكرامة القومية يعتبره علماء الاجتماع من أقوى الضمانات لحيوية الأمم.

5 ـ العدالة في توزيع الأعباء المالية

يلاحظ أن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بالنسبة لدافعي الضرائب، إذ أن الحكومة المركزية التي تقوم وبمشيئتها بتوزيع ما جمع لديها من مال على المرافق العامة.

[1] عبد الرزاق الشخيلي، مرجع سبق ذكره، ص21.

ولربما تتضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع. أما في حالة تبني نظام الإدارة المحلية فإن توزيع المال سيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية، إضافة إلى ما يدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية لمرافقهم المحلية سيتم صرفه على هذه المرافق بالذات .

6 ـ تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين

إن وجود الهيئات المحلية والتي تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين يساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وبذلك تحل المشاكل المحلية محليا بدلا من الرجوع إلى الحكومة المركزية في العاصمة وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال.[1]

المطلب الرابع: تمييز الإدارة المحلية عن المفاهيم المشابهة لها.

سوف نتحدث في هذا المطلب عن تمييز الإدارة المحلية عن الحكم المحلي (أو ما يسمى باللامركزية السياسية)، ثم تمييز الإدارة المحلية عن عدم التركيز الإداري(أو ما يسمى بالمركزية المعتدلة).

أولا: الإدارة المحلية والحكم المحلي.

من المفاهيم القريبة من مفهوم الإدارة المحلية مفهوم الحكم المحلي أو اللامركزية السياسية، حيث يستخدم بعض الكتاب هذين المفهومين بشكل مترادف معتبرين أنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة بتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى.

ولعل استخدام الكتاب الانجليز ـ حيث انتقلت من هناك تجربة الإدارة المحلية إلى العديد من دول العالم ـ لاصطلاحي (local govermment) و (local administration) بشكل مترادف هو السبب في استخدام بعض الكتاب العرب لاصطلاح "الحكم المحلي" وهم يتحدثون عن "الإدارة المحلية" مع أن هناك فرق بين المسألتين.[2]

- الحكم المحلي: أسلوب في اللامركزية السياسية.
- الإدارة المحلية: أسلوب في اللامركزية الإدارية.

يتم التمييز بين المفهومين من خلال الصلاحيات التي يمارسها كل منهما ويمكن بهذا الخصوص الإشارة إلى النقاط التالية:

[1] عبد الرزاق الشيخلي، مرجع سبق ذكره، ص22، 23.
[2] محمد علي الخلايلة، مرجع سبق ذكره، ص55.

- الحكم المحلي: تقوم الحكومة المركزية بالتنازل عن جزء من صلاحيتها لوحدات الحكم المحلي، وتكون هذه الصلاحيات أصيلة يتم تحويلها بموجب دستور أو قوانين الدولة الأساسية ولا يمكن سحبها إلا بنفس الطريقة التي خولت بها.
- الإدارة المحلية: تقوم الحكومة المركزية بتفويض جزء من صلاحيتها لوحدات الإدارة المحلية بموجب قوانين عادية وتسحبها أيضا بنفس الطريقة.
- الحكم المحلي: تشمل الصلاحيات السلطات الثلاثة (التشريعية، القضائية، التنفيذية).[1]
- الإدارة المحلية: تتركز صلاحياتها في النواحي التنفيذية فقط.
- الحكم المحلي: هذه الصلاحيات تحدد بموجب دستور الدولة الطي يحدد صلاحيات الحكومة المركزية وماعدا ذلك يكون من صلاحيات وحدات الحكم المحلي والعكس تماما صحيح.
- الإدارة المحلية: تحدد الصلاحيات من قبل الحكومة المركزية والجهاز التشريعي.
- الحكم المحلي: رقابة الحكومة المركزية تكون في مشروعية أعمال هذه الوحدات ومدا التزامها بالدستور وليس في مجال الاختصاصات.
- الإدارة المحلية: الرقابة تكون على الاختصاصات، وتكون واسعة تصل لحد الضرورة موافقة الحكومة المركزية على القرارات الصادرة عن الوحدات الإدارية قبل تنفيذها.
- الحكم المحلي: يستخدم في الدول ذات المساحات الشاسعة والتي يصعب السيطرة عليها إداريا أو تقديم الخدمات بكفاءة بسبب الحاجة إلى أعداد كبيرة من الموظفين.
- الإدارة المحلية: تطبق في الدول ذات المساحات الجغرافية المحدودة والتي لا تكون أقاليمها متباعدة عن بعضها بشكل كبير.
- الحكم المحلي: يستخدم أيضا في الدول ذات العرقيات المختلفة والمتعددة التي تطالب عادة بصلاحيات أوسع في مجال الحكم.
- الإدارة المحلية: عندما يكون سكان هذه الدول متجانسين وليس من عرقيات مختلفة.
- الحكم المحلي: تستخدمه الدول التي تنتهج سياسة تشجع فيها الديمقراطية وخلق قيادات سياسية واسعة تعمل مستقبلا على المستوى الوطني.
- الإدارة المحلية: تستخدمها الدول التي تفضل إحكام السيطرة فيها على الوحدات الإدارية التي تنحصر مهمتها في الأمور الإدارية فقط وليست السياسية.

[1] حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص32.

ثانيا: الإدارة المحلية وعدم التركيز الإداري.

هناك فوارق بين عدم التركيز الإداري والإدارة المحلية يمكن إجمالها على النحو التالي:

- عدم التركيز الإداري يندرج تحت مظلة المركزية الإدارية في حين أن الإدارة المحلية تندرج تحت مظلة اللامركزية الإدارية.
- عدم التركيز الإداري لا يستلزم تعدد السلطات الإدارية وإنما يقوم على توزيع اختصاصات الوظيفة الإدارية بين أعضاء سلطة إدارية واحدة بما يسمح بتحويل بعض أعضاء هذه السلطة الإدارية (ومنهم ممثلوها في الأقاليم) حق البت النهائي في بعض القضايا الإدارية دون الرجوع إلى الرئيس الإداري الأعلى، أما في الإدارة المحلية فهناك تعدد للسلطات الإدارية، حيث توزع الوظائف بين الحكومة المركزية من جهة ومجالس محلية منتخبة وتتمتع عادة باستقلال مالي وإداري من جهة أخرى.
- في حالة عدم التركيز الإداري تتخذ القرارات الإدارية وتبرم العقود الإدارية باسم الدولة من خلال موظفيها في الأقاليم، أي أن هناك ما يمكن وصفه بعملية استبدال للموظف المحلي بدل الموظف الموجود بالعاصمة، أما في نظام الإدارة المحلية فإن الأمر مختلف بحيث أن المجالس المحلية ذاتها هي التي تتخذ القرارات وتبرم العقود باسمها ولحسابها.
- الإدارة المحلية لها أهمية سياسية وبعدد ديمقراطي لأنها تترك أمر إدارة معظم المصالح المحلية لممثلي الموظفين في الأقاليم، في حين عدم التركيز الإداري ليس له مثل هذه الأهمية إذ أنه في نهاية الأمر ليس أكثر من مجرد تطبيق لقانون (الفن الإداري).
- في نظام الإدارة المحلية تخضع المجالس المحلية للوصاية الإدارية، وهي مجرد عملية رقابة وإشراف من قبل الحكومة المركزية، في حين يخضع الموظفون في الأقاليم في ظل عدم التركيز الإداري للسلطة الرئاسية بالمعنى الذي تم الإشارة إليه فيما سبق وفي إطار الحديث عن المركزية واللامركزية الإدارية.[1]

[1] محمد علي الخلايلة، مرجع سبق ذكره، ص58.

المبحث الثاني: الإدارة المحلية وظائفها، مقوماتها، ومستوياتها.

إن فهم نظام الادارة المحلية يتطلب التعرف على وظائف ومقومات ومستويات هذا النظام التي قضت بتطبيقه أصلا. حيث تعتبر الادارة المحلية تنظيما إداريا تقوم على توزيع الوظيفة الادارية فيما بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية المنتخبة، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق الى وظائف الادارة المحلية؟ مستوياتها؟ ومقوماتها؟

المطلب الأول: وظائف الإدارة المحلية.

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة من ولاية وبلدية وما تتبعهما من مصالح وأقسام وغيرها، بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات التي تخص عملها. ويمكننا أن نحصر هذه الوظائف فيما يلي :

أولا: الوظيفة التنموية:

وهي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية ويمكن تقسيمها إلى: [1]

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة.
- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية.

ثانيا: الوظيفة السياسية:

- تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.
- دفع السكان المحليون إلى المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم السياسي.

المطلب الثاني: مقومات الإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وإشرافها وهي ترتكز على ثلاث أسس:

أولا: وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية.

يرتكز نظام الإدارة المحلية بالدرجة الأولى على وجود وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نظام جغرافي معين من أقاليم الدولة، وهذه الوحدات تعتبر مستقلة عن أشخاص منشئيها، وممثليها، وإبراز بهذا الشكل

[1] بوشامة مصطفى، دور أداء الإدارة المحلية في تدعيم سياسة التحديد الريفي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول: آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، 02،03 جوان2014، ص06.

القانوني الموحد هو حل للإشكالات الناجمة عن قيامها بنشاطاتها، واعتبرت تلك النشاطات وكأنها صادرة عن الشخص الذي اعتبر أهلا للالتزام، وأصبح قادرا على مباشرة التصرفات القانونية، بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات، وهذا الأمر تتبعه ذمة مالية مستقلة للأشخاص المعنوية، بما يسمح لهل القيام باختصاصاتها، ومن الأمثلة على تلك الأشخاص المعنوية المحافظات والبلديات.[1]

إن اعتراف المشرع للوحدات المحلية بالشخصية المعنوية العامة يترتب عليه ما يلي:

1. الاستقلال المالي: ويعني أن الوحدات لها مواردها المالية التي تستطيع تكوينها ثم اختيار الأسلوب الذي يلائم استغلالها. ومن أوجه هذا الاستقلال حقها في أن تضع موازنة محلية* منفصلة عن موازنة الدولة العامة، ولها حساباتها الخاصة المتميزة عن حسابات الدولة، ولها الحق في الاقتراض من البنوك التجارية او أية جهة أخرى بقصد تمويل مشروعاتها، ويحق لها، ترحيل فائض إيراداتها ـ إن وجدت ـ للسنة التالية من أجل تغطية احتياجاتها الطارئة أو لتحسين وتوسيع الخدمات الخاصة لتي تطلع بأعبائها.

2. الأهلية القانونية: وتعني قدرة الوحدات المحلية على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات، فلها أهلية التعاقد وقبول الهبات والوصايا والقيام بالتصرفات القانونية التي لا تتعارض مع أهدافها في إدارة شؤنها المحلية.

3. الحق في التقاضي: يترتب على كون الوحدات المحلية شخصية معنوية حقها في التقاضي. وذلك بقيام ممثليها برفع الدعاوي باسمها بهدف استرداد حقوقها أو استيفائها ممن يرفض أدائها اختيارا حتى وإن كانت الدولة نفسها أو أي شخص معنوي آخر.

4. الموطن المستقل: وهو الإطار الجغرافي الذي يحد الوحدة المحلية، وتمارس المجلس المحلية اختصاصاتها ضمن هذه الحدود. إضافة إلى أن المجلس المحلية لها مركز خاص كمقر لإدارتها ترسل منه واليه مراسلات، وتعقد فيه اجتماعاته، وتتخذ فيه قراراتها.

5. الممثل الشخصي للوحدة المحلية: يتوجب لكل شخص معنوي شخص طبيعي يعبر عن إرادته ويدير شؤنه. ويرأس هذا المجلس رئيس يتحدث باسمه وينوب عنه بالتصرف حسب القانون.

6. ممارسة السلطة العامة والتمتع بامتيازاتها: تعتبر الوحدات المحلية سلطات إدارية لها حقوق وامتيازات السلطة العامة التي يقرها القانون للجهات الإدارية. وكون المجالس المحلية هي من يمثل تلك الوحدات ويدير شؤنها، فإن لها الحق في ممارسة السلطات الإدارية والتمتع بامتيازاتها، فلها الحق في إصدار قرارات إدارية ملزمة للأفراد، وحق التنفيذ المباشر، وسلطة فرض رسوم معينة، وحق نزع ملكية للمنفعة العامة، وحق إبرام العقد الإدارية .2

[1] سناء قاسم محمد حسيبة، واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، فلسطين، 2006، ص34.

*الموازنة المحلية: وهي الوثيقة المعتمدة التي تتضمن تقدير الموارد المالية والنفقات المتوقعة للوحدة المحلية عن فترة زمنية مقبلة واحدة.

[2] أيمن عودة العاني، مرجع سبق ذكره، ص48، 49.

7. يعتبر موظفو المجلس المحلي موظفين عامين، رغم أنه تحكمهم أنظمة وظيفية خاصة بهم مختلفة عن تلك المطبقة على موظفي السلطة المركزية. كما أنهم يتقضون مرتباتهم من موازنة الشخص الإقليمي الذي يتبعون له وليس من موازنة الدولة.

ثانيا: قيام هيئات محلية منتخبة تؤمن المصالح المحلية.

إن اعتراف المشرع بوجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارتها باعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة الحلية الذين خبروا مشاكلها وحاجات سكانها ويرغبون في خدمتها وحل مشكلاتها.

وهناك خلاف حول الطريقة التي يتم بها ملأ مقاعد المجالس المحلية، فهل يتم ذلك بواسطة الانتخابات المباشرة أم بالتعيين أم بالمزج بين الطريقتين فيكون عدد منهم منتخبا والباقون تعينهم الحكومة.[1]

ثالثا: إشراف ورقابة السلطة المركزية.

إن نظام الإدارة المحلية لا يلغي وجود السلطات المركزية في الدولة التي تبقى مسؤولة عن مباشرة النشاطات الحيوية، وذات الخطورة التي يتعدى أثرها الأقاليم إلى سائر أنحاء الدولة، وتبقى رقيبة ساهرة على حماية المصلحة العامة للدولة وشعبها، لذلك من حقها أن تتأكد أن صفة المجالس تسير نحو اتجاه لا يتعارض مع المصلحة العامة من جهة، وفي نظام السياسة العامة للدولة من جهة أخرى، فاستقلال الهيئات المحلية هو استقلال أصيل مستمد من القانون، إلا أنه ليس مطلقًا، فممارسة الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية هو ما يسمى بالرقابة الإدارية ولا تعتبر الرقابة الإدارية قيدا على حرية الهيئات المحلية، أو معوقًا لأعمالها طالما كانت تمارس في حدود القانون، وكان أسلوب ممارستها يقوم على المساندة والمشاركة، فقديما قال جون ستيوارت ميل" إن الحرية ذاتها في حاجة إلى رقابة. [2]

وعلى هذا فإن وحدات الإدارة المحلية لا تخضع لرئاسة الحكومة المركزية ولكنها تخضع لوصايتها في نطاق المشروعية.

[1] أيمن عودة المعاني، مرجع سبق ذكره، ص53

[2] سناء قاسم محمد حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص36.

المطلب الثالث: مستويات الإدارة المحلية.

تقوم بمهام الإدارة المحلية مؤسستين اثنتين هامتين، هما وقبل كل شيء تنظيمين اجتماعيين يتميزان بالاعتماد المتبادل بينهما أولا، ثم بينهما وبين بيئتهما ومحيطهما الاجتماعي ثانيا وتتمثلان في البلدية والولاية.

أولا: الولاية.

تعرف الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشأ بموجب قانون، وإذا رجعنا إلى قانون الولاية نجد أن هذه الأخيرة هي هيئة أو مجموعة محلية لامركزية إقليمية فهي جماعة ذات شخصية معنوية واستقلال مالي[1] ولها اختصاصات، سياسية، اقتصادية وثقافية وهي أيضا تنظيم إداري للدولة. وتمتاز الولاية باعتبارها مجموعة أو وحدة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري، بأنها أوضح صورة لنظام اللامركزية الإدارية النسيبة وليست وحدة أو مجموعة لامركزية إدارية مطلقة، وذلك لأن أعضاء الهيئة وجهاز تسييرها وإدارتها لم يتم اختيارهم وانتقائهم كلهم بالانتخاب، وإنما يختار بعضهم بالانتخاب العام (الاقتراع) وهم أعضاء المجلس للولاية بينما يعين باقي الأعضاء ووالي الولاية من قبل السلطات الإدارية المركزية بمرسوم ، وهم أعضاء المجلس التنفيذي للولاية والوالي، ويتولى إدارة الولاية مجلس شعبي منتخب بطريقة الاقتراع العام وهيئة تنفيذية تعين من قبل الحكومة ويديرها الوالي.[2]

تتكون من:

- **الوالي**: يشكل أعلى سلطة تنفيذية في الولاية بحد ذاتها كمؤسسة، وذلك في الولاية كلها كإقليم جغرافي وسكاني محدد ويساعده في عمله كل من المجلس الشعبي للولاية و كذلك الهيئة التنفيذية أي أولئك الأفراد الموزعون على كل أقسام ومكاتب المؤسسة كأدوار.[3]
- **المجلس الشعبي الولائي**: يمثل أساسا الإرادة الشعبية بوصفه منتخبا من طرف السكان المحليين، هو جهاز مداولة على مستوى الولاية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم.

ثانيا: البلدية.

البلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وتضم البلدية مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية

[1] المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية عدد 12 لسنة 2012.

[2] نوال بوكعباش، تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص120.

[3] عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص57.

المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون. وقد عرفها المشرع الجزائري بموجب المادة02 من القانون رقم 11-10 المتعلق بقانون[1] البلدية بأنها: "القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ".

ولقد تضمنت معظم الدساتير في الجزائر الإشارة للبلدية باعتبارها قاعدة لا مركزية، وهذا ما ورد في المادة 09 من دستور سنة 1963 و المادة 36 من دستور سنة 1976 والمادة 15 من دستور سنة 1989 والمادة 15 من دستور سنة 1996.

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي**: يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي أهم هيئة في تسيير البلدية فهو يعتبر رئيس الجهاز التنفيذي للبلدية، كما أنه حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولاية.

وله العديد من الصلاحيات باعتباره تارة ممثلا للدولة[2] على مستوى البلدية بصفته ضابط الحالة المدنية ومن ثم فإليه يعود أمر إضفاء الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية، ويجوز له أن يفوض هذا الاختصاص إلى نوابه أو إلى احد الإداريين على أن يبلغ النائب العام والوالي بذلك، و يتمتع بصفة ضابط الشرطة القضائية، ومن ثم فإليه يعود صلاحية مباشرة التحقيق في الجرائم التي تقع في حدود إقليم البلدية والشكاوي التي ترفع إليه، وتارة أخرى ممثلا للبلدية[3] في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات والأعمال المدنية والإدارية وفقاً للشروط المنصوص عليها في التنظيمات، تسيير وإدارة الموارد البلدية بالإنفاق والإشراف على المحاسبة البلدية، يتولى إبرام عقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها وقبول الهدايا والهبات والوصايا، وإبرام الصفقات العمومية والمزادات الخاصة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.

- **المجلس الشعبي البلدي**: وفقا للمادة 103 من القانون المتعلق بالبلدية يعد هذا المجلس إطارا للتعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

[1] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 ، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في03 يوليو 2011.

[2] المواد من 85 إلى 95 من القانون المتعلق بالبلدية.

[3] المواد من 77 إلى غاية 84 من القانون المتعلق بالبلدية.

المبحث الثالث: مصادر الادارة المحلية والعوامل البيئية المؤثرة فيها ومشاكلها.

تستند الادارة المحلية على مجموعة من العوامل البيئية باعتبارها تمثل نظاما فرعيا للنظام السياسي في الدولة والذي يعتبر بدوره نظاما فرعيا للنظام الاجتماعي، حيث تواجه الادارة المحلية مجموعة من العقبات التي تحد من فعاليتها وتؤثر فيما يوكل إليها من واجبات، ومن هنا تأتي أهمية دراسة مصادر الادارة المحلية، وتحليل العوامل الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تشكل مناهج عملها، ومعرفة المشاكل التي تعاني منها.

المطلب الأول: مصادر تمويل الادارة المحلية.

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى مصادر تمويل الإدارة المحلية ثم إلى أسباب العجز في تمويل الإدارة المحلية.

أولا: مصادر تمويل الإدارة المحلية:

حسب المادة 146 من قانون الجماعات المحلية المؤرخ في أفريل 1990 تتمثل مصادر تمويل الإدارة المحلية في ما يلي:

- حصيلة الموارد الجبائية.
- مداخيل الممتلكات مثل الإيجارات وغيرها.
- الإعانات والاقتراض.

فهي في مجملها لا تتخرج عن مصادر التمويل بالنسبة للإدارة المركزية مثل معظم الدول النامية منها والمتقدمة.

ثانيا: أسباب عجز تمويل الإدارة المحلية.

وجدت عراقيل متعددة في تمويل الجماعات المحلية لاسيما المتواجدة منها في مناطق نائية والتي لا تسخر بثروة قابلة للاستغلال، لكن هناك بلديات أو حتى ولايات تمتاز بالغنى المعنوي لكنها ماديًا مصنعة ضمن قائمة المقاطعات العاجزة و هذا راجع أساسًا إلى:

– انعدام الفاعلية في تطبيق التشريعات الجبائية، وهذا راجع إلى غياب التنسيق بين الإدارة المحلية والإدارة الجبائية في تطبيق الضرائب وتفادي التهرب والغش الجبائي نتيجة ممارسة أنشطة غير رسمية واتساع رقعة الاقتصاد الموازي.

– زيادة الانحراف بين الأوعية الجبائية والتي تشكل الأساس الخاضع للضريبة والنشاط الحقيقي للأفراد، مثلا نشاط حقيقي بـ3 ملايين دج بينما الوعاء الجبائي مقدرة بـ120 ألف دج وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب:

- غياب الرقابة على العمليات الاقتصادية من قبل الإدارة الجبائية.
- عدم استخدام أساليب جد دقيقة في قياس مستوى النشاط كمعيار الموقع والزمان والمكان لتحديد دقيق للوعاء الجبائي.
- وجود عنصر معنوي وهو المحاباة وآخر مادي وهو الفساد داخل الإدارة لاسيما الجبائية والجمركية منها.

– عدم تحصيل الضرائب في آجالها حتى تسمح بتمويل النفقات المبرمجة والتابعة لها.[1]

– انعدام الضرائب على المحاصيل الزراعية خاصة في البلديات والولايات التي تتمتع بالثروة الزراعية المهمة.

– إيجار الممتلكات بمبالغ رمزية أو شبه رمزية وثابتة على فترات طويلة دون مراجعة سعر الإيجار للممتلكات التابعة للبلدية والولاية كالمحلات والأسواق والسكنات.

– تصفية المؤسسات العمومية وخصخصتها كان سبباً في عجز البلديات والولايات نتيجة الاعتماد على مداخيل الضرائب لهذه المؤسسات.

– انعدام تخطيط الإرادات والبحث عن مصادر جديدة للإيرادات كبناء المحلات وسكنات البلدية و التي تعود لها بمبالغ الإيجار.

– سبب حديث النشأة، وهو عزل بعض البلديات والولايات بسبب الطريق السيار شرق غرب.
– انعدام الاقتصاد في إنفاق المال العام وانتشار التبذير بشتى أنواعه وتضخيم مبالغ فواتير الشراء.
– نقص كفاءات التسيير وتجاهل معنى المسؤولية وأبعادها.[2]

المطلب الثاني: العوامل البيئية المؤثرة في الإدارة المحلية.

تتكون بيئة أي وحدة محلية من عديد من العوامل يتصل بعضها اتصالا مباشرا بالوحدة المحلية، في حين أن بعضها الآخر يؤثر في الوحدة المحلية بطريقة غير مباشرة أي من خلال بعض الآليات الوسيطة، وتسمى العوامل الأولى بالعوامل البيئية أو القريبة، والثانية بالعوامل الغير مباشرة أو البعيدة والجغرافية للوحدة المحلية ذاتها، وبالتالي فهي تختلف من وحدة لأخرى، أما العوامل البيئية غير المباشرة فهي ترجع أساسا إلى النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة ككل.

[1] بن كاملة عبد العزيز، إشكالية ترقية تمويل الجماعات المحلية، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، عدد1، 2011، ص111، 112.
[2] نفس المرجع،113.

أولا: العوامل الاجتماعية:

يترتب على مجموعة من البشر في مكان لمدة طويلة شعور بالتوحد والصلة العاطفة المشتركة ويختلط هذا الشعور عادة ببعض الملامح الاجتماعية والسياسية مُكوِنة مجموعة اجتماعية متميزة.

ولقد كانت القرابة في المجتمعات القديمة العنصر المؤثر في البناء الاجتماعي، ومن تطور الحياة ظهرت عناصر أخرى تقوي الروابط بين الأفراد، كالمصالح المشتركة أو العقيدة الواحدة أو المهنة الواحدة أو الجوار المكاني.

ويتأثر نظام الإدارة المحلية بالنظام المحلي الاجتماعي ويقصد بالنظام الاجتماعي مجموعة العلاقات التي تحكم الأفراد في حياتهم اليومية، ويتجسد النظام الاجتماعي عادة في مجموعة من التقسيمات الاجتماعية التي تحدد مكانة الفرد الجماعة، والتي من أهمها: الطبقات الاجتماعية، والمراكز الاجتماعية.

ثانيا: العوامل السياسية:

تعتبر الإدارة المحلية نظام مصغر للنظام السياسي للدولة، وهي تتشابه معه في عدة نواحي منها:[1]

- لا تقوم الدولة بغير توافر الأركان الثلاثة المعروفة وهي: الإقليم والشعب والسلطة الحاكمة ويسري نفس الشيء على الوحدات المحلية.
- يتشابه النظامان أيضا في طبيعة القرارات التي تصدر من كل المؤسسات الدستورية في الدولة والجالس المحلية.
- تتشابه كل من الدولة الإدارة المحلية في أن كلاهما يسعى إلى توزيع المواد السلطوية والقيم في الجماعة.
- كما أن لكل منهما وظائف سياسية تقوم بها.

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

مما لاشك فيه أن صفة المحلية التي تتسم بها الوحدة المحلية تتوقف على بطبيعة الاقتصاد المحلي، فالمدينة تختلف عن القرية، كما أن المدينة الصغيرة تختلف عن المدينة الكبيرة، وكذلك بالنسبة للتباين بين المدينة التجارية والمدية الصناعية... الخ. وهذه الاختلافات لها تأثيرها على الثقافة السياسية للأفراد، كما أن ظروف وتركيبة الاقتصاد المحلي تحدد مدى قدرت الوحدات المحلية على القيام بدورها وتقديم الخدمات للمواطنين والسكان المحليين، وبالإضافة إلى ما سبق، فإن طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة ينعكس على نظام الحكم المحلي فيها،[2] ففي الفترة التي اتسمت بالمزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كان للوحدات المحلية دور كبير في إنتاج السلع وتقديم

[1] صفوان المبيضين وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص52، 53.

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الخامس بعنوان: الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، الشارقة، مارس2007، ص31.

الخدمات للمواطنين وفي عملية التنمية بصفة عامة. ولكن في ظل التوجه العالمي إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، حدث تحول في دور الدولة و الوحدات المحلية. فلم تعد الوحدات المحلية مسؤولة عن عملية التقديم المباشر للخدمات، بل أصبح في إمكانها التعاقد على هذه الخدمات أو بعضها مع القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية في إطار ما يسمى بContracting out. وفي الدول العربية، خاصة النفطية، نجد أن الاعتماد على النفط قد أثر على مصادر التمويل المحلي. حيث إن الوحدات المحلية في هذه الدول تعتمد على التحويلات المركزية بنسب تقترب من مائة في المائة.[1]

رابعا: العوامل التاريخية:

للعوامل والظروف التاريخية دورا في نشوء وتطور نظام الادارة المحلية، كما تؤثر هذه العوامل على خصائص ووظائف الوحدات المحلية. والتاريخ بالنسبة للوحدات المحلية كالتقاليد بالنسبة للأفراد.

فيرجع الاستقلال النسبي للوحدات المحلية في أوروبا الغربية إلى التقاليد التاريخية، ففي هولندا ــ على سبيل المثال ــ يرجع الاستقلال التي تتمتع به وحداتها المحلية إلى تمتع المدن باستقلال ذاتي. وفي المانيا الغربية يتمتع رئيس المدينة بمركز سياسي مرموق، في نظر المواطنين، لأنه تاريخيا كان ملاذ المظلومين ونصيرهم.[2]

ويتبن مما سبق أن نظام الادارة الحلية هو وليد العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

المطلب الثالث: مشاكل الادارة المحلية.

رغم الأهمية الكبيرة التي تتميز بها الإدارة المحلية، إلا أنها تعاني من مجموعة من المشاكل والعقبات خاصة في الدول النامية والتي تؤثر على مدى فعاليته، ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية :

1.صغر حجم الوحدات المحلية : من المفروض أن يكون حجم الوحدات المحلية يتلاءم مع حجم الوعاء الضريبي و الذي يتوقف على عدد السكان، و كذا مدى توافر المرافق الاقتصادية، وما يتحقق من مدخلات مالية يمكنها من أداء مهمتها التنموية .

2.ضعف الموارد المالية: تعاني معظم المجالس المحلية من عجز في مواردها المالية الذاتية مما ينعكس سلبا على أداء مهمتها، والمحافظة على مستوى ما تقدم لأفرادها من خدمات.[3]

[1] حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص43.
[2] صفوان المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص59.
[3] أيمن عودة المعاني، مرجع سبق ذكره،189.

3.**ضعف القدرات الفنية والإدارية:** لا يساعد تدني مستوى الأجور وقلة الحوافز المادية المقدمة في المجالس المحلية على جذب الكفاءات البشرية المؤهلة، كما أن نسبة دوران العمل فيهل تكون مرتفعة مما على أداء هذه المجالس.

4.**الرقابة المركزية الشديدة على الهيئات المحلية** : تخضع معظم الهيئات إلى الرقابة المركزية الشديدة مما يحد من استقلالها وحريتها في التصرف والقيام بواجباتها، لأن استقلال الهيئات المحلية أمر أساسي يجب توافره.

5.**اعتماد الكثير من المجالس المحلية على المساعدات والقروض** : وهذا ما يؤدي إلى المساس باستقلاليتها، بالإضافة إلى إغراقها في الديون، وكل يؤدي سلبا على مستوى تقديم الخدمات من طرف هذه المجالس .

6.**سوء استخدام الموارد المحلية** : يعود الإخفاق في تغطية كافة الخدمات المحلية وتدني مستوى جودتها إلى سوء استخدام مواردها المحلية و ليس بسبب قلتها .

7.**زيادة أعباء التي تنجم عن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي:** حث ينجم عن التطور الاقتصادي مجموعة من المشاكل أهمها مشكلة التلوث و التي تقع عل عاتق الإدارة المحلية.

8.**زيادة الأعباء الناجمة عن التحضر السريع:** حيث تزداد نسبة السكان الذين يعيشون في المدن في كافة ارجاء العالم، حيث يتوقع أن يصل عدد السكان الذين يعيشون في المدن في سنة 2025 إلى أكثر من خمسة ملايير، وبذلك يتوقع ارتفاع عدد المدن التي تظم الملايين من السكان والتي تدعى بالمدن المليونية إلى 639 مدينة.

إن هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان وكذا التوسع العمراني غير المخطط يجعل الإدارات المحلية تتخبط في مشاكل عديدة كنقص الموارد المالية والبشرية لمواجهة الزيادات السريعة في عدد المدن وحجم سكانها، بالإضافة على عدم القدرة على توفير الخدمات المناسبة .

9.ضعف المشاركة الشعبية: تواجه معظم المجالس المحلية من مشكلة الثقة بينها وبين مواطنيها، حيث يقل عدد الأشخاص المشاركين في العملية الانتخابية، يتهرب معظم أفراد الوحدة الإدارية من دفع الضرائب والرسوم المستحدثة عليهم، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بالمجالس المحلية وضعف الرقابة الشعبية.[1]

[1] أيمن عودة المعاني، مرجع سبق ذكره، ص191، 195.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى مفهوم الادارة المحلية التي تعبر عن السير الذاتي الذي يعتبر بمثابة وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية في الحكم فكلما استعانت الحكومة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها كلما كان ذلك مؤثرا على الديمقراطية.

حيث نجد اليوم أن الإدارة المحلية أصبحت تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، لذا نجد الاهتمام بها أصبح في سياق دولي عالمي، ذلك أنها أثبتت وجودها ونجاعتها في مجتمعات كثيرة وليس من شك أن ذلك راجع الى إيديولوجية الإدارة المحلية التي تقوم على أساس إشباع الحاجات المحلية، وتحقيق بناء وتقويم الشؤون المحلية بأيدي محلية وموارد ذاتية .

وعليه لابد من التكريس الفعلي والحقيقي لسياسة اللامركزية، لأنها الوسيلة الوحيدة التي تضمن استقلالية الجماعات الإقليمية ومبادرتها في مجال المشاريع التنموية المحلية إذ أنه قبل التكلم على أية تنمية لابد من أن تكون مفاهيم كل من اللامركزية والديمقراطية المحلية هي مفاهيم مترابطة ومتكاملة وموجودة فعلا وإلا سيبقى مشوار التنمية الإقليمية يواجه العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف.

الفصل الثاني

أساسيات حول التنمية المستدامة وعلاقتها مع الإدارة المحلية

تمهيد:

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم على أكثر تقدير مع نهاية العقد الاخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الاجيال المستقبلية ولا الاعتبارات البيئية التي عكرت صفوا حياة الانسان الطامح إلى الرفاهية، مثل التسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، الأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تعددت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على قدرة حساب الاجيال القدمة في تلبية حاجياتها المادية والروحية، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والمجتمع.

ومن خلال هذا المنطلق ارتأينا إلى تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الاول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: المحاور الاساسية في التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الاول: ماهية التنمية المستدامة.

بعد ما اتسعت الفجوة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمتطلبات البيئية ،وما نتج عن ذلك من مشاكل على الصعيد السيئ ،أصبح من الضروري التخلي عن المفهوم التقليدي للتنمية والانتقال الى مفهوم جديد لتنمية يراعي فيه الجانب الذي بات بعد من أهم الاولويات التي تعيق رفاهية المجتمعات المتقدمة والمتخلفة وهو الجانب البيئي بحجة ان البيئة هي ملك للجميع وليس احتكارا على الدول المتقدمة فقط.

ومن هذا المدخل سوف نحاول في هذا المبحث ابراز ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة .

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة.

الطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يطفوا على السطح بقوة منذ اواخر القرن الماضي ليحتل مكان الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار

أولا: تعريف التنمية المستدامة.

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ومفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورتلاند سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة .[1]

[1] العايب عبد الرحمان، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 20112010، ص11.

وقد عرفت التنمية المستدامة في تقرير بورتلاند سنة 1987 كمايلي "عملية للتعبير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من امكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الانسان وتطلعاته".[1]

واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثلث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام 1992م بانها "ضرورة انجاز الحق في التنمية "بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.[2]وعرفت على انها "تلك التنمية التي تهيئ للجعل للحاضر متطلباته الاساسية والمشروعة ،دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على ان يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساواة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجتها"[3]

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على اساس ان نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في راس المال، حيث يعتبر ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل او زيادة المستمرة عبر الزمن ".[4]وحسب قاموس وبستر Webster تنعني انها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعة دون ان تسمح باستنزافها او تدميرها جزئيا او كليا ".أما تعريف (وليم رولكزهاوس) مدير حماية البيئة الأمريكية، فيشير الى ان التنمية المستدامة هي "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليست متناقصتين".

وبالتالي يمكن القول ان التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآني للمتطلبات البيئية والاقتصادية [5]

[1] فرحي خديجة، بن لكحل محمد أمين، دور الحكومة في تحسين أداء الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة، 02، 03 جوان2014.

[2] دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر، 2000، ص17.

[3] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص148.

[4] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف ،07،08 أفريل2008، ص04.

[5] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2014، ص112.

ويعتبرها الاقتصادي السويدي Robert Solow "عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي "[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الجيل القادم .

ثانيا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الارتباط بين الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة. وقد عرفت السياسة الاقتصادية على انها السعي الواعي من اجل تحقيق النمو مقاسا ينصب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وقد نوقشت السياسة الاقتصادية كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو من الناتج المحلي الاجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ،متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنقد فيه هذه السياسات الاقتصادية. والانفصال بين ماهو اقتصادي وماهو بيئي كان واضحا في المناقشات المتعلقة بالبيئة. وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما. وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل اثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضم الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

إن توقعات البيئة العالمية بينت أنه اذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية ،فتزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرتها الاستيعابية وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية .

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما النشء ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968. حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف انحاء العالم ، دعى النادي الى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[2]

[1] ياسمينة زرنوخ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر،2006، ص129.
[2] عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص01.

وفي سنة 1972 م نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية ،وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، ولعل من اهم نتائجه، هو أنه سيحدث خلل خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها. كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان "حدود النمو " والتي تضمنت نموذج رياض لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التطبيع، سوء التغذية، تدهور البيئة. حيث ابرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي وذلك لمدة ثلاثين سنة[1].

في نفس السنة وبالتحديد خلال 5-16جويلية 1972 تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية. وطالبت الدول النامية بأن لها الألوية في التنمية اذا اريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تطبيق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة .

في سنة 1982 وضع برنامج الامم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت اهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات احصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم ،واشار الى ان اكثر من 25الف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها الى الانقراض ،وأن ألوفا غير المعروفة يمكن ان تكون قد اختفت نهائيا. كما افاد التقرير ان الانشطة البشرية اطلقت عام 1981 في الهواء 990مليون طن من اكسيد الكبريت ،و68مليون طن من اكسيد النتروجين ة57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة ،و177 مليون طن من أول اكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.[2]

وفي 28أكتوبر 1982 اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[3].

وفي27 أفريل1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك "،ويعرف أيضا بتقرير بورتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة وتم بلورة تعريف دقيق

[1] الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير،2007، ص25.
[2] خالد بوجعدار، مساهمة في تحليل وقياس تكليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي، رسالة ماجستير ، قسنطينة، 1997، ص38.
[3] عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص02.

لها، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكدت بأن الكوكب الأرضي أصبح في خطر. وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النضر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره. وهكذا على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تنعقد قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ما بين 3-4 جوان 1992 خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئية.

جدول أعمال (أجندة) القرن21 لتطبيق ميثاق الأرض.

– وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية.

– إ قرار إتاحة الثقافة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.

– مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

كما تم في شهر ديسمبر1997 اقرار بروتوكول مؤتمر كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث غازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

من جانب آخر انعقد في أفريل 2002مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

– تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن21 (أجندة القرن21) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام1992 .

– استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

– اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

– تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي.

أولا: تحقيق نوعية أفضل للسكان:

تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط. وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان المجتمع، اجتماعيا، واقتصاديا، ونفسيا وروحيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية، بصورة عادلة ومقبولة، وهي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، إذ يعترف بقضية البشر ونوعية حياتهم، بوصفها احدى القضايا الرئيسية.[1]

وتشمل العدالة مدى الإنصاف والشمولية في توزيع الموارد. ومنح الفرص واتخاذ القرارات. وهي تتضمن توفير فرص متماثلة للعمالة، والخدمات الاجتماعية، بما فيها خدمات التعليم، والصحة، والقضاء وتشمل المسائل المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية: التخفيف من الفقر وتوزيع العمالة والدخل. وإمكانية الحصول على الموارد المالية، والطبيعية وتكافؤ الفرص فيما بين الأجيال.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية طبقا لقائمة مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالآتي:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.
- رقم جيني للقياس لتفاوت الدخول.
- معدل البطالة.
- معدل متوسط أجور الإناث والذكور.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة. فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار صفاء للنشر ، عمان،2007، ص29.

ثانيا: احترام البيئة الطبيعية:

تركز التنمية على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكمل وانسجام.

ثالثا: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:

ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها. عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة، وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.[1]

رابعا: تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية:

تتعامل التنمية المستدامة مع الطبيعة على أنها موارد محددة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها. وتعمل على استعمالها، وتوظيفها صورة عقلانية.

إذ أن أنماط الاستهلاك والانتاج غيرت الاستدامة خصوصا في الدول المتقدمة صناعيا. السبب الرئيسي للاستنفاذ المستمر من الموارد الطبيعية. والتدهور المتواصل للبيئة العالمية ومن المسلم به على على نطاق واسع. إن كوكب الارض لا يستطيع أن يتحمل أنماط الاستهلاك بهذه المستويات المرتفعة يؤثر على خيارات الاستهلاك والانتاج في الدول النامية حاليا ومستقبلا.

خامسا: ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:

يتحقق ذلك عن طريق نوعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية. وكيفية استعمال المتاح والجدية منها في تحسين نوعية حياة المجتمع. وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

[1] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص139،138.

سادسا: إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجيات وأولويات المجتمع:

يتم ذلك بطريقة تلائم إمكانية المجتمع. وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة. ووضع الحلول الملائمة لها.[1]

المطلب الثالث: خصائص واستراتيجية التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة خصائص واستراتيجية تميزها على التنمية الاقتصادية ،وإلا لما وجد هذا المفهوم الجديد وفيما يلي عرض لذلك .

أولا: خصائص التنمية المستدامة.

من أهم خصائص التنمية المستدامة ما يلي :

- الانسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها .

- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الاجيال القادمة.

- التنمية المستدامة تختلف عن انواع التنمية الأخرى في كونها اشد تدخلا واكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو اجتماعي فيها .

- التنمية المستدامة تتوجه اساسا لتلبية احتياجات اكثر الطبقات فقرا وبالتالي تسعى الى التخفيض من معدلات الفقر على المستوى العالمي.[2]

- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء، والماء، والتربة، والموارد الطبيعية الأخرى.

- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الافراد في المقام الاول، فأولوياتها هي تلبية الحجات الاساسية والضرورية من الغذاء، والملبس والتعليم، الخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية .

[1] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص140.

[2] عجاج محمود ،كمال بايزيد، أهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: آليات تطوير الادارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة ،02، 03 جوان 2014، ص11.

- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل جميعا بانتظام داخل المنظومة البيئة[1]

لقد كانت هذه هي أهم خصائص التنمية المستدامة، أما استراتيجياتها فسنحاول تبيانها من خلال الفرع الموالي.

ثانيا: استراتيجية التنمية المستدامة.

من أهم هذه الاستراتيجيات:

1. استراتيجية النمو غير المتوازن.

وضعت نظرية النمو غير المتوازن على اساس النقد المقدم الى استراتيجية النمو المتوازن اين يؤكدّ ألبرت هيرشمان Albert hirchman ان النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة انما قد تتحقق انطلاقا من بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، مما أدى الى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى الى تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات الى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى الى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

2. استراتيجية التنمية القطبية.

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على ان النمو الاقتصادي لا يمكن ان ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، الا انه يظهر في اماكن او نقاط تدعى "أقطاب النمو" ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو ان القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب الى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة أثار هذه الأقطاب.

3. استراتيجية الصناعات التكاملية.

يركز دوبرنيس G.D.debernis في استراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لأثار تصنيعية غالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها دوبرنيس. على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية

[1] ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلو م الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008.2009، ص24.

احداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي الى رفع الانتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية.[1]

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، عدد45، 2010، ص13، 14.

المبحث الثاني :المحاور الأساسية في التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة مسار يعكس قابلية مجموعة من السكان على تنمية ثرواتها باستمرار، وكذا أنماطها الفكرية وتنظيمها الاجتماعي حيث شملت أبعاد رئيسية، اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومن هذا المنطلق تم صياغة مجموعة من المؤتمرات التي تقضي بإدماج مختلف مكونات التنمية المستدامة، وحتى تتم هذه الأخيرة يجب توفير مجموعة من المصادر والآليات لتمويلها، وبهذا تضمن هذا المبحث ثلاث مطالب وهي : مبادئ التنمية المستدامة؟ أبعادها؟ ومؤشرات قياسها؟

المطلب الأول :أبعاد التنمية المستدامة.

الملاحظة من خلال التعريفات السابقة ان التنمية المستدامة تتضمن ابعاد متعددة تتداخل فيما بينها من شأنها التركيز على معالجتها احراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الادارة هنا الى ثلاث أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

أولا: الأبعاد الاقتصادية.

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول كيفية تطوير التنمية الاقتصادية حتى تتناسب مع الأنظمة البيئية على المدى البعيد، ويتجسد البعد الاقتصادي من خلال العناصر التالية:

1. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

الشيء الذي يمكن ملاحظته في هذه النقطة هو أن معدل استغلال سكان البلدان الصناعية للموارد الطبيعية يعادل أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية، فمثلا نجد أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33مرة، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من استهلالك نفس الطاقة من البلدان النامية مجتمعة.[1]

[1] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية الحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008 .2011، ص54.

2. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

إن التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تعبر عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يتم من خلالها تخفيض متواصل في مجال الاستهلاك غير الرشيد وغير العقلاني للطاقة وكل الموارد المتاحة من تغيير أنماط الاستهلاك التي باتت تشكل اتجاه خطر نحو التنوعات البيولوجية المحلية والعالمية وبالتالي ضرورة التأكد من عدم سلبية هذه العمليات على المجالات الحيوية للدول النامية

3. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

لقد توجت البلدان المتقدمة بالريادة والمسؤولية في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بسبب استهلاكها المتراكم والغير الرشيد للموارد الطبيعية، وبسبب طبيعة اقتصادها الذي بني على عاتق الموارد الطبيعية وتراكم المشكلات البيئية التي تسببت في ارتفاع معدلات التلوث مثل استتراف الموارد الطاوية غير المتجددة من بترول وفحم...الخ وما نتج عن هذا الاستهلاك من اختلالات في التوازنات هذا من ناحية ومن ناحية أخري يعتبر غنى هذه الدول الموارد المالية والتقنية والبشرية كفيل بوضعها في الصدارة ضمن مجال استخدام التكنولوجيات النظيفة وتحويل اقتصاداتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل مع البلدان الأخرى في سبيل تعزيز التنمية .

4. المساواة في توزيع الموارد:

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.[1]

[1] سنوسي زوليخة، بوزيان هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08.07أفريل2008،ص129.

5. الحد من التفاوت في المداخيل:

إن مشكلة التوزيع العادل للمداخيل والثروة تعتبر من أكبر المشكلات التي واجهت ومازالت تواجه المجتمعات سواء على الصعيد الكلى بين الدول أو على الصعيد المحلى بين أفراد بلد الواحد، وهذه المشكلات التي باتت تقف كعائق في سبيل تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات وخاصة منها المتخلفة حيث نجد أن كل الثروة متمركزة في يد الأقلية بينما لا تستحوذ الأغلبية إلا على النسبة القليلة من الدخل والثروة وهذا ما ينعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بين المجتمعات، وهذا ما تسعي التنمية المستدامة إلي محاربته من خلال خلق التوازن بين الثروات والدخول من أجل خلق التكامل بين المجتمعات.

6. تقليص الإنفاق العسكري:

إن التنمية المستدامة تسعي إلي خلق السلم والتعايش وبين البلدان والمجتمعات وهذا ما ينتج عنه تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، وبالتالي ضمان التمويل الكافي لعملية التنمية والتقليل من حالات عدم التأكد والتسابق نحو التسلح بين البلدان والاستفادة من الأموال الموجهة للإنفاق العسكري.[1]

7. التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

تعني التنمية المستدامة توظف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.[2]

ثانيا: الأبعاد الاجتماعية.

عندما نتكلم عن التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي فإننا بطريقة غير مباشرة نتكلم عن التنمية الاجتماعية، وبالتالي الإنسان لأن التنمية من هذا الجانب تُعني بالبشر بصفة عامة دون التفرقة، إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يعالج النقاط التالية:

[1] بن الطيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيفّ، 08.07أفريل2008،ص273.

[2] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص149.

1. تثبيت النمو الديمغرافي:

تعتبر هذه النقطة أساسية عند التكلم عن التنمية المستدامة، والتنمية بصفع عامة لأن هذا التزايد السكاني الذي وصل إلي حوالي80 مليون نسمة كل عام في العالم عامة، والتي تساهم فيه دول العالم الثالث85% الموسومة بالاكتظاظ والفقر والتخلف، إن هذا التزايد الغير مدروس للبشر ليس بالموضوع الهين لأن الزيادة السكانية هذه النسبة تعتبر العائق الأساسي في عملية التنمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الأرض على احتمال هذا التزايد المستمر.

2. أهمية دور المرأة:

تلعب المرأة دورا جد خاص، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية والرعي وتدبير كل شؤون المنزل، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة فالمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل والمسؤول الأول عن الأطفال، وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المرأة إلا أنها تعاني التهميش وخاصة في مجال التعليم.[1]

3. أهمية توزيع السكان:

يحتل موضوع التوزيع السكاني أهمية بالغة ضمن السياسات التنموية الحديثة التي تهدف إلي محاربة تحسين مستويات المعيشة، فالتمركز السكاني مثلا في المناطق الحضرية يرفع من تركيز النفايات والمواد الملوثة بما يؤثر سلبا على الوضعية الصحية للإنسان والبيئة في نفس الوقت وهذا ما دفع بالتنمية المستدامة إلي التوجه نحو النهوض بالتنمية الريفية النشيطة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بغية التقليل من الزحف نحو المدن.

4. الصحة والتعليم:

إن مستوى الصحة والتعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

[1] محمد محمود الامام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS، واليونيسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الثاني "البعد الاقتصادي"، ط1،بيروت،2006،ص361، 362 .

5. الأسلوب الديمقراطي والمشاركة الشعبية:

من أجل الوصول إلي التنمية المستدامة يجب خلق تنمية بشرية مبنية على المشاركة بين المكلفين بوضع البرامج والسياسات والمسئولين عن تنفيذها وهذا لسبب بسيط هو أن كل البرامج التنموية التي أهملت الجماعات المحلية ومبدأ الديمقراطية خضعت لحتمية الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.[1]

ثالثا: الأبعاد البيئية.

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع المتغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك صديقة للبيئة، ومن هنا نجد أن البعد البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر التالية:

1. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصائد:

نلاحظ ان تعرية التربة وفقدان انتاجياتها يؤديان الى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية، كما أن الافراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي الى تلوث المياه السطحية، والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضرب بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها، هناك مصائد كثيرة للأسماك في المياه البحرية يجرى استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة أو انها توشك ان تصبح كذلك.[2]

2. حماية الموارد الطبيعية:

ليس هنا المقصود بحماية الموارد الطبيعية عدم استغلالها؟ وإنما المقصود هنا هو استغلالها بطريقة تضمن ديمومتها واستمراريتها وعدم استنزافها بطريقة أنانية واستغلالية وحرمان الأجيال المستقبلية من حق استغلالها.

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص55، 56.

[2] فاروق حريزي، دور التكنولوجيات الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 20112010،ص68.

3. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:

إن التنمية المستدامة تسعي هنا إلي محاربة كل أشكال الفساد التي تؤثر على التنوعات البيولوجية البرية منها أو البحرية وذلك بإبطاء عمليات الانقراض ومنع تدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية، حيث نجد أن معظم الملاجئ التي تعتبر مسكن الكثير من الكائنات الحية باتت تعاني من تدهور كبير وذلك بسبب أنواع الاستغلال الغير مدروس التي تعاني منه والذي بات يشكل خطر كبير على إمكانية استمراريتها واحتمال انقراضها بشكل نهائي وبالتالي التأثير علي السلسلة الغذائية والتواجد الحي لجميع الكائنات مهما اختلفت نوعيتها.[1]

4. حماية المناخ من الاحتباس الحراري :

تعني التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزن الحامية للأرض من جراء أفعال الانسان .

5. الحد من انبعاث الغازات :

ترى التنمية المستدامة في هذا المجال الى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات ، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية ان تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون co2، واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر وتوفير امدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة على انه حتى تتوفر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان .[2]

إن التنمية المستدامة هي النقطة التي تتم فيها الترابط بين الابعاد الثلاثة السابقة والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] فاروق حريزي، مرجع سبق ذكره، ص68.

شكل رقم (2-1): ترابط ابعاد التنمية المستدامة

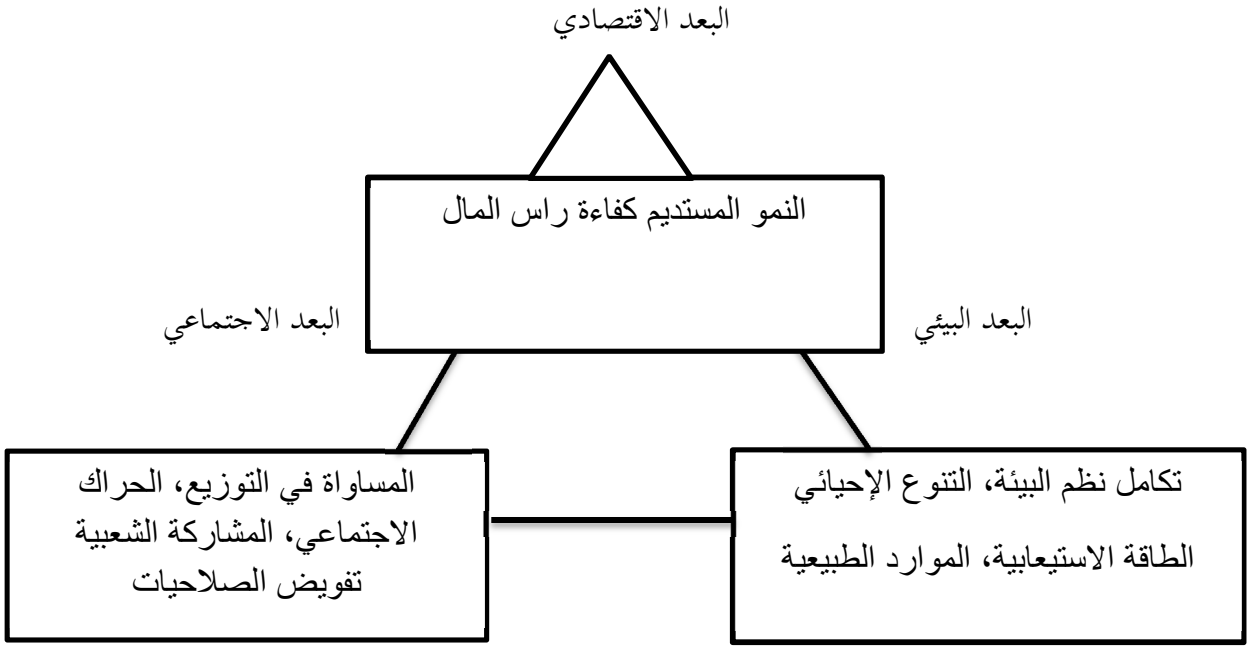

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة . فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار صفاء للنشر ، عمان،2007 ص41.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

سيتم في هذا المطلب تحديد المبادئ الاساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها.

أولا: استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة. وذلك من منطلق أن التنمية الانسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ماهي إلا نظام فرعي صغي من النظام الكوني ككل، وإن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض. لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الاسلوب على ضمان وتحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يقضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الارض عامة.[1]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدو أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص30.

ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الاخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي. فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى، فاجتثاث الغابات والاحراش مثلا يؤدي إلى سرعة إلى تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره ي زيد من انجراف التربة وتعريتها. ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وباذات المغلقة، ومن جانب آخر فإن مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيسي عن تدهور الترة واجتثاث الغابات وهكذا.

ثانيا: المشاركة الشعبية:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية أسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والاهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات اعداد وتنفيذ ومتابعة خططها .ولعل الاسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من اسفل. تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني. تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور وفق النقاط التالية :

- تستطيع الحكومات والمجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الارض من خلال ايجاد انماط فعالة في استخدامات الارض، وتحسين نظم المواصلات والترانزيت، وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة وستكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث الازدحام المروري، و انخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية كما يساعد على تحسين نوعية السكان.
- الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن ادارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات، أو بإلقائها في المحيط والانهار، أو بتصديريها وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل برامج التدوير واعادة تصنيع كميات كبيرة منها، ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية ايضا ايجاد

أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج تستعمل على ايجاد بيئة نظيفة وكذلك ترشيد استخدام الموارد، وبالتالي تحسين نوعية السكان.

- تقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية ايضا الحد من انبعاث كلور فلور الكاربون chlorofluor carbons المسؤول عن تدهور طبقة الاوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره يساعد في تحسين مستويات الصحة العامة للسكان، ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.
- الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال ايجاد انماط استخدام ارض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات، وانشاء شبكات من طرف النقل الفعالة .
- معدلات استغلال الموارد يجب ان لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة .
- الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الانسان يجب ان لا تزيد عن معدلات القدرة البيئة على التخلص منها واعادة تمثيلها.
- الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.
- التحول من استخدام الموارد غير المتجددة الى الموارد المجددة
- استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة
- انتاج البضائع التي يمكن ان يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك .
- المساواة حتى توزيع عوائد النمو والتنمية مكانيا وطبقيا.

المطلب الثالث :مؤشرات قياس التنمية المستدامة :

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستديمة إلا أن المشكل الأساسي هو تحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس التنمية المستدامة.

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناءا على تعريف التنمية المستدامة وهي: مؤشرات اقتصادية، مؤشرات بيئية، مؤشرات اجتماعية، مؤشرات مؤسسية.

إن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة من خلال معايير رقمية يمكن مقارنتها مع الدول الأخرى، وهذا ما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة.[1]

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 (التي أقرت سنة1992) وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات اتجاه التنمية التي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة.

أولا: المؤشرات الاجتماعية:

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

1. **المساواة الاجتماعية:** تمثل نوعية ومستوى الحياة العملة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل وتحقيق العدالة للأجيال المستقبلية والحالية.

صنف هذا النطاق تحت معالجة مشكلة الفقر وشؤون المرأة والطفولة والشباب وغيرها.[2]

2. **الصحة العامة:** إن الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة من أهم مبادئ التنمية المستدامة. ففي معظم الدول النامية فإن الخدمات الصحية لم تتطور، وهناك عدة مؤشرات لقياس الصحة وهي:

- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

- **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت 5سنوات.

- **الإصحاح:** و يقاس نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.

- **الرعاية الصحية:** وتقاس نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

[1] فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والأفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،0807أفريل2008، ص89.

[2] فلاح حسين، التنمية المستدامة، تاريخ الاطلاع:www.alnoor.se/article.asp/07.04.2015

3. **التعليم:** هناك ارتباط بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم و في تدريب سكانها على المعلومات الحديثة، أما مؤشرات التعليم فهي:

- **مستوى التعليم**: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.
- **محو الأمية**: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4. **السكن :** إن توفر المسكن المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة ، و تشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المشردين والذين لا مأوى لهم.
5. **الأمن:** ويتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجريمة خاصة ضد الأطفال و المرأة و جرائم المخدرات ، والاستغلال الجنسي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100ألف نسمة.
6. **السكان:** هناك علاقة عكسية ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة ، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استغلال الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى المشاكل البيئية وبالتالي تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: المؤشرات البيئية:

تشمل المؤشرات البيئية العناصر التالية.

1. **الغلاف الجوي:** إن التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان، لذلك اهتمت وثيقة الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي ووضعت العديد من التوصيات ، كما تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الغازية، وهناك ثلاث مؤشرات تتعلق بالغلاف الجوي وهي:[1]

- **التغير المناخي**: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- **ترقق طبقة الأوزون**: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

[1] فوزي عبد الرواق، وكاتيه بوروبة، مرجع سبق ذكره، ص90.

- **نوعية الهواء**: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2. **الأراضي**: إن طرق ووسائل استخدام الأراضي تحدد مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، فاستخدامات الأراضي تتطلب حسن التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض ، وحمايتها من التلوث والتصحر ، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:

- **الزراعة**: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
- **الغابات**: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ومعدل قطع الغابات.
- **التصحر**: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة مع المساحة الكلية.
- **الحضرنة**: ويتم قياسها بمساحة الأراضي السكنية.

3. **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية**:

تشكل البحار والمحيطات 70%من مساحة الكرة الأرضية وهي تواجه العديد من المشاكل البيئية منها التلوث وتراجع الإنتاج البحري، وتلوث نوعية مياه البحر وأهم المؤشرات المستخدمة هي:

- **المناطق الساحلية**: وتقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- **مصائد الأسماك**: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4. **المياه العذبة**: إن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة من أهم المصاعب التي تواجه دول العالم وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم في ظل التزايد السكاني خاصة وأن المياه العذبة مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث ويتم قياس ذلك بمؤشرين هما: نوعية وكمية المياه.

5. **التنوع الحيوي**: وهذا يعني حماية الحيوانات والنباتات البرية وانشاء المحمية من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان ودون التأثير على توازن الطبيعة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: [1]

- **الأنظمة البيئية**: و يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.
- **المؤشر الثاني** :و يتم قياسها بنسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

[1] نفس المرجع، ص91.

ثالثا :المؤشرات الاقتصادية:

من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس الجانب الاقتصادي للتنمية الاقتصادية القضايا التالية:

1. **البنية الاقتصادية:** إن أهم العناصر التي تعكس تأثير السياسات الاقتصادية للدولة ماهي كالآتي:

- **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدلا لدخل القومي.

- **التجارة:** وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

- **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2. **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** هذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، اذ ان العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الانتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال او الجنوب، حيث تشير كل التقارير البيئية المنشورة ان القدرة الطبيعية لموارد الكرة الارضية لا يمكن ان تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الانتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي، وكذلك الأجيال القادمة .

أما من أهم مؤشرات الأنماط الانتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة هي: [1]

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة.

[1] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص219.

- انتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وانتاج النفايات الخطرة وانتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات .
- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة ، مواصلات عامة، دراجة هوائية .....الخ).[1]

رابعا: المؤشرات المؤسسية.

تتمثل اهم المؤشرات المؤسسية في ما يلي:

1. **تنفيذ الاتفاقية الدولية المبرمة:** يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشان السلامة، والتصديق على السلامة الاتفاقية الاطارية بشأن تبدل المناخ ،بالإضافة الى التنوع الأحيائي.
2. **البحث والتطوير:** يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير استغلال هذه الابحاث فيما يخدم التنمية المستدامة ،ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي.
3. **الاستخدام التقني:** الذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال: [2]

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل 1000 شخص، ومستخدمو الانترنت لكل 1000 شخص.
- استخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل 1000 شخص وغيرها من طرق القياس.

[1] نفس المرجع، ص219.

[2] محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص26، 28.

المبحث الثالث: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

تعتبر اللامركزية الإدارية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تقوم بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة على أساس إقليمي، حيث تقدم لهم فرصة ممارسة التجارب الإدارية المتعددة للوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات الأفراد، رغبة في النهوض بمستوى الإدارة المحلية، إلا أن المجالس المحلية (الولائية – البلدية) تمارس عدة وظائف وصلاحيات متعلقة بالتنمية في جميع مجالاتها للمشاركة في تسيير الإدارة العامة، حيث تضمن هذا المبحث مطلبين وهما: دور البلدية في التنمية المستدامة، دور الولاية في التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور البلدية في التنمية المستدامة.

إن البلدية خلية إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمارس اختصاصاتها في مجال التنمية على مستوى الدولة وبصفة حاصة على مستوى الإدارة.

أولا: في مجال التمية الاجتماعية:

يتكفل المجلس الشعبي البلدي برعاية الشؤون الصحية، و له في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على تنمية الروح الثقافية أو الرياضية للشباب، كما يستعين بالمعونات المالية و الفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة و النظافة العمومية.[1]

كما تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي و نواة التغيير المحلي، كما تقدم خدمات كبيرة للمجتمع في هذا الميدان، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة 122 من قانون البلدية المجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات و الرعاية الصحية و المتمثلة في:

– مساعدة المحتاجين، و التكفل بالفئات المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل و المساعدة على التشغيل.

– كما تعمل في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقا رية العامة و الخاصة و تنشيطها وتشارك في إنشاء التعاونيات العقارية و تساعد على ترقية برامج السكن أو مشاركة فيها.

[1] حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، افريل2010، ص90.

- مهمة تكوين الفرد و نشر الثقافة و التعليم و محو الامية و تشجيع انجاز المراكز والهياكل الثقافية و صيانة المساجد و المدارس القرآنية المتواجدة على ترابها.[1]

1. في المجال الثقافي والتعليمي.

تقوم البلدية بدور هام في هذا المجال، حيث تتولى انجاز مؤسسات التعليم الأساسي و صيانتها، و تشجيع كل إجراءات ترقية النقل المدرسي و ما قبل المدرسي (دور الحضانة).[2]

_ حماية التراث المعماري و المواقع الطبيعية و الآثار و المتاحف.

_ تسيير و إدارة المرافق الخاصة بالسينما و الفن و القيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.

_ تساهم في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية المتعلقة بنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة والتنشيط.[3]

2. في مجال الصحة

تتكفل البلدية بحفظ الصحة و المحافظة على النظافة العمومية، كما نصت عليها المادة 123 من قانون البلدية، في المجالات التالية:[4]

- توزيع المياه الصالحة للشرب و صرفها ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة و معالجتها و نقلها.
- مكافحة نواقل الأم ا رض المنتقلة.
- الحفاظ على الصحة الأغذية و المؤسسات المستقبلية للجمهور.

3. في المجال السياحي والسكن والنقل:

تعمل البلدية في المجال السياحي على السهر لتطبيق القوانين والأنظمة الرمية إلى التقدم السياحي، وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين بتوسيع قد ا رتها السياحية بتشجيعهم في هذا المجال، مع المحافظة على المعالم السياحية و المناطق الأثرية و التاريخية و الآثار.

---

[1] مختاري وفاء، الهيئات المركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، بسكرة، 2013، 2014، ص42.

[2] المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

[3] فريدة قيصر مزياني، القانون الإداري، ج2، مطبعة سخري، الجزائر، 2011، ص231.

[4] عمار بوظياف، الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، ص146.

أما في مجال السكن تعمل على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة و بتنشيطها و مشاركة في إنشاء المؤسسات العقارية، و تشجيع التعاونية و مساعدتها على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيه، كما يعمل المجلس على تشجيع و بناء العقارات والوحدات وزير الإسكان (المادة 119 من قانون البلدية).

أما في المجال النقل و التموين إذ تعمل على الاستغلال المباشر لكل مرفق خاص بالنقل، أو المشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام.[1]

ثانيا: في مجال التنمية الاقتصادية:

أهم نشاط يمارسه المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في وضع برامج خاصة بالتجهيز و التخطيط المحلي في حدود المتاحة وفقا لسياسة العامة للمخطط الوطني.

ترتكز اختصاصات البلدية في ميدان التنمية المحلية قاعدة التخطيط كأسلوب إل ا زمي، وليس مجرد برمجة، وهو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل سلطات العمومية ويتم بمبادرة الدولة[2]

حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية و الانجاز و التجهيزات التجارية و إعداد مخططاتها و السهر على تنفيذها، و تسجيل هذا المخطط باسم الوالي بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه، و أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي والوطني.

تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من مثانة تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، و تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية.[3]

كما تقوم بإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية[4]

---

[1] حسين فريحة، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] عبد الله ا ربح سرير، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة المفكر، العدد 07 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، 03نوفمبر 2011 ، ص 83.

[3] فريدة مزياني، دور المجالات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06 ، جامعة محمد خيضر، .بسكرة، افريل 2010 ، ص59 .

[4] المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

ثالثا: في مجال التنمية البيئية.

تعتبر البلدية مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئة إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة و هذه لعدة اعتبارات أهمها:

_ من أهم الأعمال الموكلة للبلدية المحافظة على النظافة العامة.

_ حماية الممتلكات العامة و الخاصة داخل تراب البلدية من كافة أشكال التلوث.

_ اشتراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة من خلال حملات التوعية و الأعمال التطوعية.

و لكن هذه الاستقلالية لا تعني إعفاء البلدية بأي صورة من الصور في ممارسة الحكومة المركزية لنشاط الرقابة و الإشراف عليها.

إذ أصبح الاهتمام بالبيئة و حمايتها و الحفاظ عليها من المواضيع التي تلقي ترحيبا على المستوى الوطني والمحلي من خلال اعتبارات سياسية ووطنية و ربطها بالتنمية المستدامة. [1]

رابعا: في المجال المالي.

تنص المادة 180 من قانون البلدية على اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد ميزانية البلدية، ويختص المجلس بالتصويت عليها باعتباره الآمر بالصرف باسم البلدية تحت رقابة المحاسب البلدي الذي يتحقق من شرعية العمليات المالية و توفر الاعتمادات، كما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يسخر محاسب لتنفيذ النفقة المالية تحت المسؤولية الشخصية و المالية.

تخضع حسابات البلدية أيضا إلى رقابة مجلس المحاسبة وفقا للقوانين المتعلقة بالمحاسبة في نص المادة 02 من 95-20 المتعلق بها.

حيث أن البلدية مسؤولة على تسيير ميزانيتها التي توضع مصادر الدخل و أوجه الإنفاق العام على مشروعات البلدية[2].

[1] محمد بلخيري، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل اصلاحات جديدة، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012 ، 2013، ص17

[2] مختاري وفاء، مرجع سابق، ص47.

المطلب الثاني: دور الولاية في التنمية المستدامة.

تنص المادة 76 من قانون الولاية على انه" :يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة " التي يحددها القانون و التنظيمات، حول كل قضية تهم الولاية.

أولا: في مجال التنمية الاجتماعية.

يمارس المجلس صلاحيات كثيرة ذات طابع اجتماعي و منها:

1. في المجال الثقافي والتعليمي:

يحق للمجالس الشعبية أن تختص بكل مجالات الترقية و التراث الثقافي و المحافظة على التنسيق مع البلديات، وفقا للمادة 98 من قانون الولاية.

كما يسعى المجلس لإنشاء منشآت ثقافية و رياضية و ترفيهية بالتشاور مع البلديات والأجهزة المعنية، و يقدم برامج أنشطة الشباب و مساهمة في نشر و ترقية التراث الثقافي.[1]

تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية و تطبيقا للخريطة المدرسية و التكوينية، بإنجاز مؤسسات التعليم المتوسط و الثانوي و المهني، و تتكفل بصيانتها و المحافظة عليها و كذا تجدد تجهيزاتها على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.[2]

كما يساهم في تنسيق مع مجالس البلدية في الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الطفولة و المعوقين و المعوزين و التكفل بالمرضى و المتشردين عقلي.[3]

2. في المجال الصحي:

يقوم المجلس بإنشاء المؤسسات الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية كما يتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنشاء الهياكل المختصة بحفظ الصحة[4] وهذا وفقا للمادة 94 من قانون الولاية.

[1] مختاري وفاء، مرجع سبق ذكره، ص49.
[2] المادة 92 من قانون الولاية07/12.
[3] فريدة قيصر مزياني، ، مرجع سابق، ص199 .
[4] نفس المرجع، ص199.

3. في المجال السياسي والسكن والنقل:

في المجال السياحي يساهم المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة بالولاية، و ذلك باتخاذ الإجراءات التي تساعد استغلال القدرات السياحية و تشجيع الاستثمار.[1]

يتبين للنشاط السياحي انعكاسات على المستوى معيشة المواطنين و على مستواهم المعيشي و نمط حياة الأفراد. [2]

أما في المجال السكن و المواصلات تعتبر من أهم المواقع العامة التي تهتم بها الإدارة الحديثة. [3]

كما يعمل المجلس على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج السكن وفقا لنص المادة100 من قانون الولاية، إذ يساهم في إحداث و خلق المؤسسات و شركات البناء العقاري، ويشجع التنمية التعاونية في ميدان السكن، و يشارك في ترقية برامج السكن المخصصة للإيجار و يشارك في عمليات الإصلاح[4]، كما يساهم في القضاء على السكن الهش و غير الصحي ومحاربته.[5]

ثانيا: في مجال التنمية الاقتصادية:

إن طبيعة الظروف الاقتصادية يفرض على الجماعات المحلية أن تتولى عدة وظائف اقتصادية من خلالها المساهمة الفعلية في عملية الإنعاش الاقتصادي المحلي.

يطلع المجلس الشعبي الولائي بدور هام في المجال الاقتصادي، فهو يشرف على مخطط الولاية من أجل التنمية الاقتصادية، حسب نص المادة02/80، يناقش المجاس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائية باعتباره مخططا قطاعيا ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل الاستثمارات الولائية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه كذلك، و يكون تحضيره بدراسة الاقتراحات المشاريع في المجلس الشعبي الولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة بعد إرسال المخططات لها.

1. في المجال الصناعي.

يقوم المجلس بإنشاء و إدارة الصناعات الصغيرة، و تشجيع الخواص على الاستثمار و إنشاء المؤسسات

---

[1] مختاري وفاء، مرجع سابق،50.

[2] فريدة مزيان، مرجع سابق، ص62.61.

[3] حسين فريجة مرجع سابق، ص78 .

[4] مختاري وفاء، مرجع سابق، ص199.

[5] المادة101 من قانون الولاية 07/12.

والمناطق الصناعية.

خلق و تسيير مؤسسات و وحدات لصناعة و تحويل المنتجات الفلاحة (الحيوانية والز ا رعية) بالقدر اللازم لتغطية حاجات الاستهلاك بالولاية.

2. في المجال الفلاحي:

يمكن حصر اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال في النقاط التالية:

- القيام بالأنشطة التي تساعد على استثمار الأراضي الزراعية الخالية و حماية التربة وإصلاحاتها.
- مكافحة أخطار الفيضانات و القيام بكل الأشغال و الإصلاحات الصحية و التصريف للمساهمة في الحماية الاقتصادية للمسائل الزراعية في الولاية و تنميتها.
- تنمية تربية الحيوانات و تحسين ا لم ا رعي و توفير العلاف للمواشي.[1]

حسب نص المادة 87 يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير، و تطويره و يساعد البلديات تقنيا و ماليا في المشاريع التمويل المياه الصالحة للشرب و تطهيرها.[2]

يتولى المجلس حماية و توسيع الأراضي الفلاحية و بعث الترقية الفلاحية في المنطقة كما يبادر لكل عمل من شأنه حماية الثروة الغابية و الثروة الحيوانية، كما يبادر بكل أعمال الوقاية من الكوارث و الآفات الطبيعية.

ثالثا: في مجال التنمية البيئية.

خول المشرع للولاية مجموعة من صلاحيات من ضمنها حماية البيئة بموجب قانون الولاية و تعد الولاية هي الجماعة الإقليمية الثانية بعد البلدية حسب المادة 160 من الدستور، وحماية البيئة من أهم المواضيع التي تتدخل في تصاميم المهام المحلية للولاية.

باعتبار المجلس الشعبي الولائي يحتل مرك ا ز قانونيا مهما و يعد عاملا فعالا في التنمية المحلية، و يقوم في هذا المجال ما يلي:

_يبادر بأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية و صيانتها.

_

[1] مختاري وفاء، مرجع سابق، ص5150.

[2] المادة 84 من قانون الولاية 07/12.

و يحدد المجلس الشعبي الولائي مخطط التهيئة العمرانية، كما يتخذ كل إجراء من شأنه ضمن تنمية الولاية حسب القدرات و المميزات الخاصة بكل ولاية[1].

رابعا: في مجال التنمية المالية.

يقوم المجلس بمهمة التصويت على الميزانية بعد تحضيرها و ترتب عنها الإيرادات ومصروفات على أساس نوعها وبرامجها، و يتم ضبط الميزانية بصفة نهائية، و للمجلس الولائي الحق في أن يصوت على القروض الضرورية لإنجاز المشروعات المختلفة.

لأهمية الاختصاصات المالية و خطورتها فإن المجلس يخضع في مباشرتها لرقابة إدارية من قبل وزير المالية، و هذا الأخير يقوم بوضع تقرير سنوي يتضمن ملاحظتها بشأن التسيير المالي للولايات و المؤسسات العمومية الموجودة في نطاق الولاية لاطلاع على النتائج الرقابة المالية.[2]

[1] عبد الحق خنتاش، مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، 20112010، ص45.

[2] فريحة حسين، مرجع سابق، ص76.

خلاصة

وفي نهاية الفصل يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها، ومن ميزتها أنها توفق بين العنصر البيئي من ناحية، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.

وتَجَسد الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة من خلال عدة ندوات ومؤتمرات محلية وعالمية والتي كان من بين أهمها مؤتمر جوهانسبورغ العالمي للتنمية المستدامة سنة 2002، الذي تبنى أهدافا للألفية الجديدة أساسها محاربة الفقر وتعميم التعليم والمحافظة على البيئة....وغيرها، والتي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

وفي الأخير يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر، متزامن ومتوازي مع الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة للبيئة.

الفصل الثالث

الإدارة المحلية والتنمية المستدامة في التطبيق

تمهيد

بعد محاولة تغطية التأصيل النظري لموضوع الإدارة المحلية عموما، ونظام الجماعات المحلية في الجزائر على وجه الخصوص، سيما الدور الذي يخول به على الأقل نظريا في بلوغ مستويات التنمية المستدامة المنشودة، تلك التنمية التي تستوجب استيفاء متطلبات النهوض بالفرد على جميع الأصعدة على اعتبار أن محور العملية التنموية برمتها، ويقينا بأن هذه الخطوة هي اللبنة التي سينجر عنها بناء مجتمع متكامل يحد لبلوغ وحدة محلية وجماعة إقليمية متطورة قادرة على التوجيه ومن ثم قيادة برامج تنموية يراعي فيها الاستجابة لضروريات وأولويات الجماعات بالتوازي مع رؤية محيطة بقضايا الاستدامة.

نستكمل في هذا الفصل الأخير عملية الإسقاط في هذا الشق الميداني من البحث والذي نستعرض فيه حصيلة إنجازات البرامج التنموية للجماعات المحلية قيد الدراسة، ثم إجراء تقييم لمستويات التنمية المحققة ومناقشتها في ظل أبعاد التنمية المستدامة لنخلص في الأخير إلى أهم النتائج ومنه الى أهم التوصيات، حيث قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: التعريف بميدان الدراسة.

المبحث الثالث: البرامج التنموية بالمسيلة وواقع التنمية في الولاية.

المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

يشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، بحيث تسمح بمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة الى تحسين مستوى معيشة الافراد، لذا تعتبر التنمية المستدامة أداة هامة لمواجه مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع. وبناء على هذا تم تقسيم المبحث الى ثلاث مطالب وهي:

تحديات اقتصادية، تحديات اجتماعية، تحديات بيئية.

المطلب الأول :تحديات اقتصادية.

توجد تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر و والتي تتكون من معدل النمو الاقتصادي، تفشي البطالة وفيما يلي شرح ذلك.

أولا: ضعف معدل النمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي ولاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستمر، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام .وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس البترول وتغيرات المحيط الدولي وقد أثبتت الصدمة النفطية لسنة 1986 (تدهور سعر البترول) هشاشة الاقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع المديونية ونقص العملات الأجنبية بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة 1986- 1994حينها طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، والتي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد واتخاذ الإجراءات التالية: [1]

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة علوم التسيير، عدد26،جوان2010،ص141.

– تطهير المؤسسة العمومية ومنحها الاستقلالية وتحريرها من الضغوط المباشرة للدولة بإخضاعها للقانون التجاري في معاملاتها.

– تشجيع المؤسسات على التصدير باعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة التي تسمح للمؤسسات بالاستفادة من عائدات التصدير في تغطية وارداتها مع تجنب إجراءات المراقبة القبلية.

– طرح قانون جديد للاستثمار سنة 1988 أكثر انفتاحا على القطاع الخاص حيث تم إلغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمارها مع إلغاء التصريح المسبق.

– مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها تعتمد على قواعد السوق.

ورغم الإجراءات المتخذة في إطار الاصلاحات الاقتصادية الذاتية إلا أن الأوضاع في نهاية الثمانينات لم تتحسن خاصة على مستوى النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات سالبة. وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بحيث سجل معدل 3.8% سنة 1995إلا أنه انخفض في سنة 1996 إلى 3.3 % ثم إلى 1.2 %سنة 1998 ليعاود الارتفاع إلى 4.6 % سنة 1999.[1]

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي إلا أننا نلاحظ ما يلي:

– تذبذب معدلات النمو نظرا لارتباطها بقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي . كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجها الاقتصاد الوطني . وحسب توصيات البنك العالمي يجب تحقيق معدل نمو في حدود7 %.[2]

– تدهور القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993-1998.

– تدهور الظروف الاجتماعية بعد إقرار خصوصه المؤسسات العمومية، وكذلك تحرير الأسعار معا أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 28 سنة 1998 واتساع حدة الفقر.

[1] صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، عدد07،2006،ص20.
[2] نفس المرجع،ص22.

– وفي سنة 2001 تم اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004 وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج قصد تحفيز النمو من خلال إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الاستثمار وكذلك تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبفضل الإصلاحات المتخذة خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1.3): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2001–2005.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الاقتصادي %	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1

المصدر: مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحديداتها في الجزائر، مجلة علوم التسيير، عدد26، جوان2010، ص143.

يتضح من الجدول السابق تحسن في النمو الاقتصادي لكن إذا حسبنا معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نجده لا يتعدى3.9 % في المتوسط مما يدل أن التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساسا إلى مداخيل قطاع النفط كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والخدمات لا تزال ضعيفة الأداء ولا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال ما يلي:

– تشجيع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة.

– اصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية.

– ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارات وكذلك في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال عصرنة التسيير وتحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي و البشري[1].

ثانيا: تفشي البطالة

منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة و التي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب. ومنذ سنة 1987 اتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، وذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة، ويمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين هما:

– **النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية و التشغيل التضامني:** والتي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل .

– **الإجراءات الخاصة بالاستثمار:** تهدف إلى ترقية الاستثمار والمحافظة على الشغل والتي تضم القرض المصغر، المؤسسة المصغرة ومراكز دعم النشاط الحر وإعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

وقد سمحت الإجراءات السابقة بتقليص حجم البطالة كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2.3) : تطور اليد العاملة للفترة 2004–2007

البيان	2004	2005	2006	2007
اليد العاملة المشغلة	7.798.412	8.044.220	8.868.804	8.594.243
المستخدمون المستقلين	2.471.805	2.183.149	2.846.217	2.515.911
الأجراء الدائمين	2.902.365	3.076.181	2.900.503	2.908.861

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص143.

الأجراء المؤقتين	1.784.641	2.202.843	2.429.620	2 679 977
المساعدات العائلية	639.602	582.046	692.463	489.428
اليد العاملة في البطالة	1.671.534	1.448.288	1.240.841	1.374.663
اليد العاملة الحالية	9.469.946	9.492.508	10.109.645	9.968.906
معدل البطالة %	17.7	15.3	12.30	13.79

المصدر: مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة علوم التسيير، عدد26، جوان2010، ص145.

إن انخفاض معدل البطالة من 17.7 % في سنة 2004 إلى 13.79 %سنة 2007 كان راجع إلى حجم مناصب الشغل التي تم إنشاؤها، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي المسجل في سنة 2007 والمقدر بـ 5.6% مما أدى إلى انخفاض البطالين من 1.671.534 شخص سنة 2004 إلى 1.374.663 شخص سنة 2007.[1]

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة يجب وضع استراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:[2]

- تسيير أقل تمركز لأجهزة التشغيل وتخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة.

- وضع آلية تتكفل بمتابعة و تقييم مختلف مراحل برامج التشغيل .

- تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول التشغيل .

- الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة باليد العاملة المؤهلة.

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص145.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص40.

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية نظرا لزيادة المقدرة الاستيعابية للعمال.

– ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي خاصة الحرفي وذلك من خلال تسهيل تقديم القروض.

–إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية و تحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.

– ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التشغيل.

– ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة و سوق العمل.[1]

المطلب الثاني: تحديات اجتماعية .

توجد عدة تحديات اجتماعية من أهمها تفاقم حدة الفقر:

أولا: تفاقم حدة الفقر.

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر ،وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمهُ قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين . ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثافة رأس المال مما أي على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الاستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائر وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد لذلك نجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة.[2]

[1] نفس الرجع، ص40.

[2] علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي بعنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، 2002، ص65.

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة انعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو ، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج غير المضمونة.

ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الاجتماعي بالجزائر كما يلي:

– نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) انتقل من 34,5 %سنة 1998 إلى 23,7 % سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.

– تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد و مرضى حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، في هذا المجال نجد تحسن الوضع بحيث من بين 100 ألف ساكن انخفض مرض حمى المستنقعات من 15,08 حالة سنة 1995 إلى2,64 حالة سنة2004.

– بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إذ قل من 1496 دولار سنة 1995إلى 3116,7 دولار سنة 2005 .

ولمكافحة الفقر في الجزائر فإن قبل التسعينات اعتمدت الدولة على السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، و منذ سنة 1991 تخلت الدولة عن تلك السياسة وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، كما **أن** الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتتمحور استراتيجية مكافحة الفقر في نشاطات التضامن الوطني، والشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل.

وللتقليل من حدة الفقر وزيادة فعالية مكافحة ظاهرة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

– تشجيع الاستثمار وتحقيق الإنعاش الاقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي وتعزيز هذا النمو لصالح الفقراء بحيث يؤدي إلى زيادة فرص العمل والأجور بالنسبة للفقراء، وتنفق الموارد العامة من أجل تعزيز التنمية البشرية.

– تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر.

– تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر و تحسين مستوى معيشة الأفراد.

– تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة التي تواكب الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع .

– يجب على الحكومة تبني سياسة اجتماعية سليمة و واضحة تجاه الفقراء تركز على التكفل الفعلي بحاجاتهم وتترسخ في عقد اجتماعي و يدعمها عقد اقتصادي من أجل النمو.

– عند تبني أي سياسة اقتصادية يجب تحليل ودراسة مدى انعكاساتها على الجانب الاجتماعي، مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق المنح للتخفيف من معاناتهم.

المطلب الثالث :تحديات بيئية.

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي. ورغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة إلا أنه تفاقم حدة التلوث البيئي وذلك راجع إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي: [1]

– إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية: منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات اهتمت الدولة الجزائرية بالتمية الاقتصادية إلا أنها لم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية.

– قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة: تمتلك الجزائر ثروة نفطية وغاز طبيعي هام. مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب وقطاع البتروكيمياء، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات وقد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاث الغازات.

– ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات: نلاحظ ضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات مما أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن وبالتالي ساهم في تلوث

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص149،150.

البيئة. كما لا توجد استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.

– **ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف**: تعاني محطات إعادة تطهير مياه الصرف من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب و قلة الصيانة وسوء الاستغلال.

– **سوء استغلال موارد الطاقة**: والذي يكمن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل إلى 12 مليون طن سنة 2006.

– **سوء التهيئة العمرانية المنجزة**: عدم مراعاة للمقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي و المساحات الخضراء. بالإضافة إلى غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة والريف والذي أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى مما شكل ضغوطات على هذه المدن وأدى إلى توسع العمران.

وقد أدت العوامل السابقة إلى تفاقم التلوث بجميع أشكاله وساهم في زيادة الأمراض الخاصة بالتنفس والصدر كالحساسية والربو، ولمواجهة هذا الوضع الخطر تم إصدار أول قانون لحماية البيئة سنة 1983، ويشمل قانون حماية البيئة على عدة مواد في إطار تبني سياسة وطنية لحماية البيئة، بحيث يحدد الهيئات المكلفة بتطبيق هذه السياسة وكيفية أداء مهامها، كما حدد الأوساط الطبيعية التي يجب حمايتها، بالإضافة إلى تحديد الأعمال التي تعد منافية لمتطلبات حماية البيئة، وكذلك التدابير الجزائية في حالة الإخلال بأحكام هذه القوانين.

وفي سنة 2003 صدر القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها، والأخطار التي تترب عن استغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة. [1]

وقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية لمكافحة مختلف أنواع التلوث، ففي سنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، والذي تم تعديله حسب قانون المالية لسنة 2000 بحيث يطبق لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار التي تنجم عن استغلالها، كما تخصص مداخيل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

[1] نفس المرجع، ص 153، 154.

المبحث الثاني: التعريف بميدان الدراسة.

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة مديرية الإدارة المحلية بولاية المسيلة وهيكلها التنظيمي ومحاولة تفصيل وشرح مهام المديرية.

المطلب الأول: نشأة المديرية وهيكلها التنظيمي.

أولا: نشأة المديرية.

إن مديرية الإدارة المحلية مديرية مركزية تابعة بشكل مباشر الى الولاية، نشأت بموجب المرسوم الوزاري رقم:265/96 المؤرخ في 06-09-1995 المحدد لكافة الشؤون العامة للإدارة المحلية.

حيث تتطلع هذه المديرية الى التسيير الحسن لموظفي وعمال الولاية وممتلكاتها، وكذا الدوائر التابعة لها، وتسهر على المراقبة المستمرة للبرامج القطاعية المسجلة على حساب ميزانية الدولة، بالإضافة الى إعداد وتنفيذ ميزانية الولاية ومداولة الحسابات الإدارية للبلديات وكذا إبرام الصفقات الخاصة بالقطاعات.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية.

الشكل رقم (1.3): الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية.

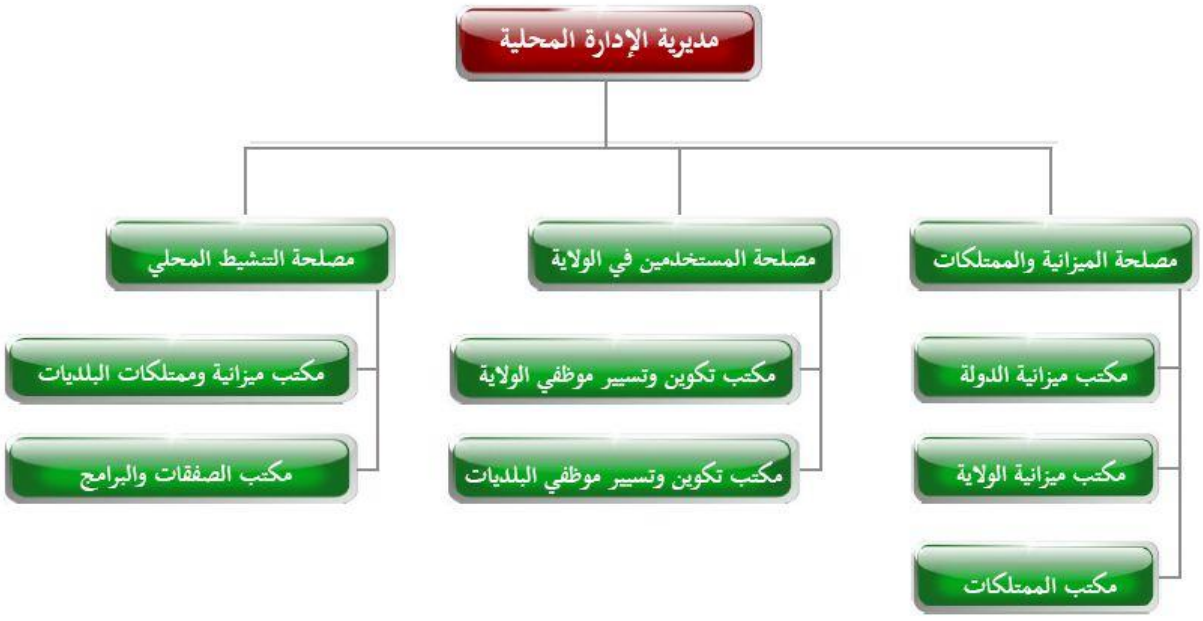

المصدر: مديرية الإدارة المحلية بولاية المسيلة.

المطلب الثاني: مهام مديرية الإدارة المحلية.

حسب التعليمة ما بين الوزارات رقم: 29 المؤرخة في: 22-01-1991 والمتعلقة بتنظيم مديريتي الإدارة المحلية وتقنين الشؤون العامة جاء فيها:

تضم مديرية الإدارة المحلية المتشكلة على المستوى الولايات ثلاث مصالح هي:

- مصلحة الميزانية والممتلكات.
- مصلحة الموظفين .
- مصلحة التنشيط والإعلام الآلي والصفقات والبرامج.

وفيما يلي تفصيل لذلك:

أولا: مصلحة الميزانية والممتلكات.

وهي كل ما يتعلق بالنفقات التابعة لهذه المصلحة وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة مكاتب هي:

1- مكتب ميزانية الدولة:

يقوم بتحضير ميزانية الولاية وتقسيمها على القطاعات المعنية به، وتكون هذه الميزانية مخصصة من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية سنويا تقوم بتوزيعها على مختلف ولايات الجزائر من بينها ولاية المدية، و تقوم الولاية بدورها بتوزيع على قطاعات معينة مثلا: على شكل أجور للموظفين، نفقات خاصة بتسيير الولاية: عتاد، خدمات اجتماعية، ترميم مباني الدولة.....إلخ.

2- مكتب ميزانية الولاية:

تتمثل في ميزانية خاصة بالولاية، مثلا: شراء ألبسة لحراس الأمن الولاية، نفقات متعلقة بتسيير الولاية، أجور تابعة لميزانية الولاية بالنسبة للموظفين الغير مرسمين، بناء طرقات و مستشفيات...إلخ.

3- مكتب الممتلكات:

هي التي تخص جميع ممتلكات الولاية، و تتكلف بالميزانية الخاصة بالولاية و دوائرها و بلدياتها : فيما يتعلق بصيانة المباني الخاصة بالإطارات في الولاية، حضيرة السيارات...إلخ.

ثانيا: مصلحة الموظفين.

هي التي تتكلف بتوظيف المستخدمين التابعين للولاية و الدوائر، و الموظفين التابعين لوزارة الداخلية على مستوى المحلي: تتكون بدورها من مكتبين:

1- مكتب تكوين وتسيير موظفي الولاية:

هو المكلف بتوظيف أول إجراء من الإعلان عن التوظيف، ومتابعة المسابقات الخاصة بالتوظيف، وتقديمها للتأشيرة، بالإضافة إلى توظيف في الولاية تقوم هذه المصلحة على متابعتهم عن طريق التكوين والترقية في الدرجة و في الرتبة، و هذا يتم عن طريق اللجنة المتساوية الأعضاء.

2- مكتب تكوين وتسيير موظفي البلديات:

تقوم الولاية في هذه الحالية بالقيام بسلطة الوصاية والرقابة عن طرق توجيهات وتعليمات، توجه لمسيري الموظفين على مستوى البلديات، وكذلك تبلغ لهم كل النصوص والتعليمات الخاصة بتسيير الموارد البشرية.

ثالثا: مصلحة التنشيط المحلي والإعلام الآلي والصفقات والبرامج.

تقوم بمتابعة حركة البلديات، أي الإشراف على الدوائر و البلديات التابعة للولاية و الإشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها و أموالها، ودراسة الميزانية و مراقبتها إلى غاية تنفيذها، أي كل أملاك البلديات تسير من طرف المصلحة من حيث الجانب المالي و جانب الأملاك (العقارية، المنقولة).

بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة الصفقات التابعة للولاية التي تهتم بالقطاعات الداخلية والجماعات المحلية والاتفاقيات المبرمة من طرف البلديات مثلا: الإنجاز والتوريد.

وتتكون المصلح بدورها من مكتبين:

1- مكتب ميزانية وممتلكات البلديات:

وهي خاصة بكل ما يتعلق بالميزانية والممتلكات العقارية والمنقولة للبلدية.

2- مكتب الصفقات والبرامج:

ينقسم إلى قسمين:

- صفقات تابعة للولاية (أي مسجلة في قطاع الداخلية أو ميزانية الولاية).
- مراقبة الصفقات التي تبرمها الولاية في جميع النشاطات إذا كانت مطابقة للقوانين المعمول بها أولا.

المبحث الثالث: البرامج التنموية بالمسيلة وواقع التنمية في الولاية.

عرفت الولاية تحقيق عدد من المشاريع التنموية التي تدعمت بها، وجل هذه المشاريع التي تعد بمثابة قفزة نوعية معتبرة من جميع القطاعات، تمثل المشاريع مكاسب كبيرة للولاية سمحت بالتكفل التدريجي بانشغالات وتطلعات سكان ولاية المسيلة وبناء على ما تقدم تم تقسيم المبحث الى مطلبين هما: البرامج التنموية بالمسيلة، واقع التنمية بالولاية.

المطلب الأول: البرامج التنموية بالمسيلة.

استكمالا للمجهودات المبذولة منذ انطلاق البرنامج الخماسي2010-2014 ،تواصل الولاية مضاعفة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية المحلية وذلك من خلال العمل على الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات السكان وانشغالاتهم. و بعد تشخيص الوضعية التنموية للولاية و الوقوف على النقائص المسجلة خلال الخماسي السابق2005-2009 تم اتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير الضرورية لتدارك هذه النقائص والعمل على الانطلاق في جميع المشاريع بالبرنامج الخماسي2010-2014 و في هذا الإطار تم القيام بما يلي:

- إعادة تقييم **483** مشروع.
- إعادة هيكلة **2081** مشروع.

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض النتائج وأهم إنجازات سنة 2014 والمحصل عليها إلى غاية 31/12/2014.

1. البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) .

أ. البرنامج قبل سنة 2005:

- عدد المشاريع إلى غاية: 31/12/2009 يقدر بـ 139مشروعا، وقد تم غلق 135 مشروعا منها أي بنسبة خفض قدرها . 97.12%
- الغلاف المالي للبرنامج في طور الانجاز إلى غاية: 31/12/2014 تم خفضه بـ 97.26% أي بمبلغ 12,07مليار دج.
- الغلاف المالي الباقي للإنجاز: انخفض بنسبة 93.75%.
- عدد العمليات الباقية من البرنامج القديم 04 :مشاريع، منها 02 منتهية والملف قدم للغلق.

ب. برنامج 2005/ 2009:

- البرنامج في طور الانجاز إلى غاية31/12/2009 621 مشروعا، وقد تم غلق 413 مشروعا منها أي بنسبة خفض قدرها 66,50%.
- الغلاف المالي للبرنامج في طور الانجاز إلى غاية : 31/12/2014تم خفضه بـ .38,44%أي بمبلغ 37.53 مليار دج ما يعادل الغلاف المالي لـ 413 مشروع مغلق.
- الغلاف المالي الباقي للإنجاز: انخفض بنسبة **69,57%**ما يعادل مبلغ 31,83مليار دج.

والنتيجة لمجموع البرامج القديمة هي كالآتي :

- غلق 548 مشروعا خلال الفترة .2014 / 2010
- خفض الغلاف المالي للعمليات في طور الانجاز بـ 39,60 مليار دج ما يمثل الغلاف المالي للمشاريع المغلقة (548) مشروعا.

الوضعية المادية للمشاريع التي هي في طور الانجاز إلى غاية 2014:212/12/31 مشروع برنامج ما قبل2010 منها:

- 110 مشروع منتهي أي قابل للغلق.
- 44 مشروع بنسبة انجاز تتراوح بين 99% - 90%.
- 17 مشروع بنسبة انجاز تتراوح بين 89% - 80%.
- 16 مشروع بنسبة انجاز تتراوح بين 79% - 70%.
- 8 مشروع بنسبة انجاز تتراوح بين 69% - 60%.
- 17 مشروع بنسبة إنجاز أقـل مـن 60%.

1. المخططات البلدية للتنميـة (PCD):

أ. برنامج 2005 / 2009 :

- البرنامج في طور الانجاز إلى غاية 31/12/2009 يقدر بـ 567 مشروعا، وقد تم إنهاء وغلق 565مشروعا منها أي بنسبة خفض قدرها .99,64%
- الباقي من الغلاف المالي للبرنامج في طور الانجاز إلى غاية : 31/12/2014 يقدر بـ 19مليون دج وهو ما يمثل 0,12%من الغلاف الممنوح من 2005 إلى(15.56) 2009مليار دج.

ب. المخطط الخماسي 2010-2014:

بعنوان سنوات 2010، 2011، 2012، 2013 و2014 استفادت الولاية من تسجيل 1053مشروعا بغلاف مالي يقدر بـ 10.756.755.000.00دج موزعة كما يلي:

- برنامج سنة 2010 : 170 مشروعا بغلاف مالي: 1.779.000.000,00دج.
- برنامج سنة 2011 : 204 مشروعا بغلاف مالي: 1.837.000.000,00دج.
- برنامج سنة 2012: 252 مشروع بغلاف مالي: 3.418.227.000,00 دج منها 6 أسواق جوارية.
- برنامج سنة 2013: 286 مشروعا بغلاف مالي: 1.890.528.000,00 دج منها 7 أسواق جوارية.
- برنامج سنة 2014 141 :مشروعا بغلاف مالي 1.832.000.000,00 :دج

وبعنوان سنة 2014، تم غلق 208 مشروعا بغلاف مالي يقدر بـ 1.693.030.000,00 دج ما يمثل **16%** من حصص سنوات 2010، 2011، 2012، 2013 و2014(10.756.755.000,00 دج) ويقدر إجمالي العمليات المغلقة إلى غاية 2014/12/31 بـ 706 مشروعا (غير نهائية) ما يمثل 67%من إجمالي التسجيلات (1053مشروعا).

2. البرنامج التكميلي 2014:

استفادت الولاية في شهر ماي 2014 من برنامج تكميلي بمبلغ يقدر بـ 35,455 مليار دج لتنفيذ 46 عملية موزعة كما يلي:

- البرنامج القطاعي 38 عملية بمبلغ 28,645 مليار دج.
- البرنامج المركزي 06 عمليات بمبلغ 5,81مليار دج.
- المخططات البلدية للتنمية 79 عملية بمبلغ 01 مليار دج.

3. السكن واستهلاك القروض:

بالنسبة لاستهلاكات القروض للبرامج السكنية إلى غاية نهاية 2014 فهي كما يلي :

- السكن الترقوي المدعم 19.985.000,00 : دج

السكن الاجتماعي التساهمي64.885.000.00 : **دج**

- السكن الريفي5.043.270.000,00 : دج.
- السكن الاجتماعي الايجاري7.347.664.000,00 : دج
- السكن في إطار برنامج الزلزال 55.875.000,00 : دج

- مجموع البرامج12.531.679.000,00 :**دج**

نلخص الوضعية العامة لاستهلاك القروض في الجدول الموالي:

الجدول(3.3):الوضعية العامة لاستهلاك القروض لسنوات 2010،2011، 2012، 2013و2014 (PCD+ PSD+**السكن**):

	2010	2011	2012	2013	2014
البرنـامج القطـاعي (PSD) والمخططات البلدية للتنمية (PCD)	13.500.000	14.810.000	12.066.720	14.597.219	15.158.468
السكن (Habitat)	5.910.000	8.150.000	8.180.200	10.571.712	12.531.679
المجمـوع	19.410.000	22.960.000	21.246.920	25.168.931	27.690.147

المصدر: مديرية الادارة المحلية، مطبوعة حول نشاطات الولاية

لقد تم استهلاك مبلغ 116,47 مليار دينار من سنة 2010 إلى سنة 2014، أي بمعدل 23,29 مليار دينار سنويا وهو معدل قياسي.

أما فيما يخص المخططات البلدية للتنمية (PCD): رخصة البرنامج تقدر بـ 2,875 مليار دج لتسجيل حوالي 212 مشروعا تم تبليغها جميعا إلى البلديات وهي كالتالي حسب القطاعات:

الجدول (4.3): مخططات البلدية للتنمية (PCD)

القطاع		عدد العمليات	المبلغ (10^3 دج)
391	التزود بالمياه الصالحة للشرب	46	200 348
392	التطهير	50	540349
591	طرق ومسالك	26	653 551
593	البريد والاتصالات	2	000 20
793	التحسين الحضري	64	405 038 1
794	صحة ونظافة	6	500 22
797	الرياضة	10	500 36
891	مباني بلدية	8	000 277
المجموع		214	607 834 2

المصدر: مديرية الادارة المحلية، مطبوعة حول مخطط البلدية للتنمية.

المطلب الثاني: واقع التنمية في ولاية المسيلة.

أولا: تقديم عام لولاية المسيلة.

1. الموقع الجغرافي:

تأخذ المسيلة موقعا وسطا للشمال الجزائري، حيث تعتبر همزة وصل بين الشرق البلاد وغربه، وما بين الشمال وجنوب الوطن، فهي تنتمي الى منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 175 18 كلم^2 ، سكانها يقربون مليون و 151 ألف نسمة بكثافة سكانية تجاوز 59 نسمة في كلم^2.

تحدها الولايات التالية:

- ولاية برج بوعريريج من الشمال
- ولاية سطيف من الشمال الشرقي.
- ولاية البويرة من الشمال الغربي.
- ولاية باتنة من الشرق.
- ولاية المدية من الغرب.
- ولاية بسكرة من الجنوب الشرقي.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

2. التنظيم الاداري لولاية المسيلة:

أ. مهام الولاية:

طبقا لأحكام القانون 90 – 09 ولاسيما المادة الأولى "الولاية" هي جماعات عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشأ هذه الأخيرة بموجب قانون، توكل لها مهام الآتية :

- السهر على تلبية حاجات ورغبات المواطنين وهذا بتأمين الحقوق والواجبات.
- تنفيذ القوانين والتنظيمات التي تضمن السير الحسن لشؤون ومصالح الولاية.
- تقدم الحكومة تعليمات للوالي وهو بدوره يقوم بتوجيهها لمسؤولي المديريات والأسلاك المهنية التابعة لها، وهذا ما يبعث للتطور المحلي الاقتصادي والثقافي للولاية.
- التنسيق بين مختلف الأعمال والخدمات التي تقوم بها المديريات والأسلاك التابعة لها على مستوى الولاية.
- في إطار تكامل وانسجام الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإقليمية تقوم الولاية بمد يد المساعدة الدوائر والبلديات.

ب. الوالي:

هو ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية، فهو ينفذ قرارات الحكومة زيادة على التعليمات التي يتلقاها من كل وزير من وزراء الحكومة، وبصفته هيئة تنفيذية بالولاية، فهو ينفذ القرارات التي تسفر عن مداولات المجلس الولائي ويقدم عند كل دورة عادية للمجلس تقريرا حول آلية المداولات، كما يطلع سنويا على نشاط مصالح الولاية.

- يسهر على ممارسة مهامه في حدود اختصاصه على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون.
- الوالي مسؤول عن المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العامة.
- يسهر الوالي على إقامة وحسن تسيير مصالح الولاية ومؤسساتها العمومية ويتولى أعمالها ومراقبتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- يمثل الوالي الولاية أمام القضاء سواء كان مدعيا أو مدعى عليه مادامت الحالات التي يكون فيها طرفا نزاع الدولة والجماعات المحلية.

- يعد الوالي المستوى التقني لمشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها، وهو الأمر بالصرف.
- توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن لتطبيق القرارات المتخذة في إطار المهام المنصوص عليها.
- يجب على الوالي أن يقيم في عاصمة الولاية.

ج. المجلس الشعبي الولائي:

تنظيم المجلس الشعبي الولائي و تسييره (القانون 90-09 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالولاية)

المجلس الشعبي الولائي هو هيئة المداولة في الولاية، و يعد نظامه الداخلي و يصادق عليه. و يعقد المجلس الشعبي الولائي أربع دورات عادية مدة كل منها خمسة عشر يوما على الأكثر يمكن تمديدها عند الاقتضاء لمدة لا تتجاوز سبعة أيام بقرار من أغلبية أعضائه أو بطلب من الوالي.

تنعقد هذه الدورات خلال أشهر مارس و جوان و سبتمبر و ديسمبر.

يمكن تقليص هذا الأجل إلى خمسة أيام في حالة عقد دورة استثنائية و كذا تخفيض هذا الأجل في حالة الاستعجال دون أن يقل عن يوم كامل. يتخذ رئيس المجلس الشعبي الولائي في هذه الحالة التدابير اللازمة لتسليم الاستدعاءات.

يحضر الوالي اجتماعات المجلس الشعبي الولائي.

يتولى كتابة الجلسة موظف يختاره رئيس المجلس الشعبي الولائي من بين الموظفين الملحقين بديوانه.

يعلن مستخلص عن مداولة المجلس العشبي الولائي خلال الأيام الثمانية التي تلي الدورة بالمكان المخصص لإعلام الجمهور بمقر الولاية.

د. اللجان: يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجانا دائمة في المجالات التالية :

- الاقتصاد و المالية،
- تهيئة الإقليم و التجهيز،
- الشؤون الاجتماعية و الثقافية.

هـ. رئيس المجلس الشعبي الولائي: ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسا من بين أعضائه للفترة الانتخابية.

يجري انتخاب الرئيس بالاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة.

يختار رئيس المجلس الشعبي الولائي مساعدا أو أكثر من بين المنتخبين و يقدمهم للمجلس للموافقة عليهم. يعين الرئيس أحد المساعدين لإنابته في حالة غيابه. و في حالة وجود مانع يعين المجلس الشعبي الولائي واحدا من بين المساعدين لإنابة الرئيس.

ينتخب المجلس الشعبي الولائي لعمله أثناء كل دورة بناء على اقتراح من رئيسه مكتبا يتكون من عضوين إلى أربعة أعضاء.

على الولاية أن تضع تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي الولائي الوثائق و المعلومات و الإمكانيات لتأدية مهام المجلس الشعبي الولائي. لرئيس المجلس الشعبي الولائي ديوان يعمل على نحو دائم و يتكون من موظفين يختارهم رئيس المجلس الشعبي الولائي من بين موظفي الولاية.

و. الوضعية القانونية للمنتخب و تجديد المجلس الشعبي الولائي:

المهمة الانتخابية مجانية مع مراعاة أحكام المادة 33 من هذا القانون. يستفيد المنتخبون من تعويضات تحدد عن طريق التنظيم.

يجب على المستخدمين أن يمنحوا المستخدمين الأعضاء في المجلس الشعبي الولائي الوقت اللازم لممارسة مهمتهم.

لا يدفع المستخدم أجر الوقت المخصص لأداء العضوية. غير أنه يمكن للعامل أن يستدرك فترة الغياب إن سمح بذلك تنظيم المصلحة.

في حالة وفاة عضو من أعضاء المجلس الشعبي الولائي أو استقالته أو إقصائه يستخلف بالمترشح الوارد في نفس القائمة مباشرة بعد المنتخب الأخير منها. يثبت المجلس الشعبي الولائي

هذا الاستخلاف بمداولة و يطلع الوالي على ذلك. توجه إلى رئيس المجلس الشعبي الولائي كل استقالة يقدمها عضو برسالة مضمونة مع إشعار بالوصول.

يعد كل عضو في مجلس شعبي ولائي يجد نفسه تحت طائلة عدم قابلية انتخاب أو في حالة تناف، منصوصا عليها قانونا، مستقيلا فورا بموجب مداولة من المجلس الشعبي الولائي. و يقوم رئيس المجلس الشعبي الولائي على الفور بإعلام الوالي بذلك. و في حالة تقصيره و بإعذاره من الوالي يعلن وزير الداخلية بحكم القانون عن هذه الاستقالة بقرار.

يتم حل أو تجديد المجلس الشعبي الولائي في الحالات التالية :

- في حالة إلغاء نهائي لانتخاب جميع أعضاء المجلس الشعبي الولائي.
- في حالة استقالة جماعية لجميع الأعضاء الممارسين.
- عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من نصف أعضاء المجلس الشعبي الولائي حتى بعد تطبيق المادة 38.
- في حالة اختلاف خطير بين أعضاء المجلس يعرقل السير العادي للمجلس الشعبي الولائي.

نظام المداولات يصادق على المداولات بأغلبية الأعضاء الممارسين في المجلس الشعبي الولائي. يرجح صوت الرئيس في حالة تساوي الأصوات.

تدون المداولات حسب ترتيبها الزمني في سجل مرقم و مؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة. و يوقعها جميع الأعضاء المنتخبين الحاضرين خلال الجلسة.

لا تنفذ مداولات المجلس الشعبي الولائي التي تتناول المواضيع التالية إلا بعد المصادقة عليها:

- الميزانية و الحسابات
- أحداث مصالح و مؤسسات عمومية ولائية.

يمكن لرئيس المجلس الشعبي الولائي باسم الولاية أن يطعن لدى الجهة القضائية المختصة في كل قرار صادر عن وزير الداخلية يثبت بطلان أية مداولة أو يعلن إلغاءها أو يرفض المصادقة عليها.

ز. اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:

يعالج المجلس الشعبي الولائي جميع الشؤون التابعة لاختصاصاته عن طريق المداولة.

يتداول بشأن المهام و الاختصاصات التي تحددها له القوانين والتنظيمات، وعموما حول كل قضية تهم الولاية ترفع إليها باقتراح يقدمه ثلث أعضاء المجلس أو رئيسه أو الوالي.

يقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات كما يمكنه زيادة على ذلك أن يقدم الاقتراحات والملاحظات الخاصة بشؤون الولاية والتي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقة برأيه وهذا في أجل أقصاه 30 يوما.

يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يخطر وزير الداخلية عن طريق رئيسه بكل قضية تتعلق بسير المصالح اللامركزية التابعة للدولة.

تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية.

3. المؤشرات الاجتماعية:

أ. السكن: نلخص أهم احصائيات السكن في الجدول التالي:

الجدول (5.3):حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
عدد المساكن	عدد	128010	175 288	240040	217 000
عدد المساكن الاجتماعية الايجارية	عدد	13 803	27 337	32 430	51 259
عدد المساكن الاجتماعية التساهمية	عدد	-	2 008	2 983	12 200
عدد المساكن الريفية	عدد	9 655	22 040	29 339	50 883
عدد المساكن الهشة	عدد	21 659	12536	12 199	5000
نسبة شغل المساكن (TOL)	%	7,28	6	5,9	5,2

المصدر:/htt://msila_dz.org تاريخ الاطلاع 2016/04/27.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تزايد في عدد المساكن من سنة الى أخرى وهذا راجع الى تزايد عدد السكان، في حين أن عدد المساكن الهشة في تناقص حيث كان 21659وحدة سنة 1999 وأصبح 5000وحدة سنة 2013 وسبب هذا التناقص محاولة التقليل من هذه المساكن، واستنادا لذات المصدر قفزت نسبة شغل المساكن بالولاية سنة 1999 من 7،28 ليصل سنة 2013 إلى 5،2 وهي نسبة مقبولة، حيث أن نسبة شغل المساكن توحي بتحقيق تقدم على مستوى قطاع السكن بالولاية.

- **مثال عن حصيلة سنة 2014**

تم خلال سنة 2014 القيام ببذل مجهودات معتبرة في قطاع السكن، الأمر الذي مكن من تحقيق نتائج جيدة تتمثل فيما يلي:

- استـــــلام 7595 وحـدة سكنية.
- الانطلاق في انجاز 11756 وحدة سكنية .

مفصلة على مختلف الصيغ كالآتي:

- **السكن الريفي**:

- الانطلاق 2177 وحدة.
- الاستلام 5419 وحدة.

- **السكن الهش**:

- الانطلاق 441 وحدة.

- **السكن العمومي الايجاري**: (**LPL**)

- الانطلاق 9004 وحدة.
- الاستلام 2047 وحدة.
- التوزيع 2851 وحدة سكنية لفائدة المواطنين.

- **السكن الترقوي المدعم**:(**LPA**)

- الاستلام 129 وحدة.

- **السكن الترقوي العمومي**:(**LPP**)

- الانطلاق 134 وحدة.

- **السكن الموجه للبيع بالإيجار** :(**LV**)

يتم تسيير هذا البرنامج (عدل (**2**على المستوى المركزي، حيث بلغ عدد المكتتبين 6192مكتتب عبر الولاية، وقد تم معالجة 4222ملف، وإصدار أوامر بالدفع لـ 3402مكتتب .

إن حصيلة الانجازات في قطاع السكن بجميع صيغه كانت كما يلي:

- الخماسي الأول: 1999-2004 11.219 وحدة.
- الخماسي الثاني: 2005-2009 19.989 وحدة.
- الخماسي الثالث: 2010-2014 31.966 وحدة .

من خلال هذه النتائج يتبين أن هناك تطورا في عدد السكنات المنجزة حيث كانت في الخماسي الأول (1999-2004) تقدر بـ 11.219 وحدة سكنية لتصل خلال الخماسي الثاني (2005-2009) إلى 19.989 وحدة أي بزيادة قدرها 8.770 وحدة ما يمثل زيادة قدرها78% لترتفع خلال الخماسي الأخير(2010 - 2014) إلى 31.966وحدة أي بزيادة قدرها20.747 وحدة ما يمثل زيادة قدرها 185% مقارنة مع إنجازات فترة 1999 -2004.

ب. التربية والتعليم العالي:

* **التعليم العالي** : أنشأت جامعة ولاية المسيلة في عام 1985 من خلال فتح معهد للتعليم العالي في الميكانيك، ثم في عام 1989 تم فتح معهد الهندسة المدنية و معهد التقنيات الحضرية . وفي عام 1992، أصبحت مركز جامعي، أما في عام 2001 أصبحت جامعة، مع أربع كليات و23 قسما .

كما يوجد بالجامعة سبعة مخابر للبحث معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ومن المعروف عن الجامعة جودة و كفاءة أساتذتها المقدر عددهم بحوالي 548 و الذين يقدمون دروسا في شتى الميادين لحوالي 26000 طالبا .تتوزع الجامعة حاليا على موقعين على مستوى مدينة المسيلة:

الجدول (6.3): توزع جامعة المسيلة.

القطب الجامعي شمال المدينة	الموقع القديم بوسط المدينة
كلية التكنولوجيا العدد 2351 طالب	كلية الآداب والعلوم الاجتماعية العدد11440 طالب
كلية الرياضيات والإعلام الآلي العدد 1916 طالب	كلية الحقوق العدد 3507 طالب
كلية العلوم العدد 2542 طالب	
معهد تسيير التقنيات الحضرية العدد 1633 طالب	كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد3555 طالب
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية العدد 2542 طالب	

عدد الطلبة بالقطب الجامعي : 10984 طالب	عدد الطلبة بالجامعة وسط المدينة : 18502 طالب

المصدر: htt.//msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع:2016/04/27.

ويمكن تلخيص اهم المؤشرات الجامعية في الجدول التالي:

الجدول (7.3): حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
عدد الجامعات أو المراكز الجامعية	عدد	مركز	جامعة + قطب	جامعة + قطب	جامعة + قطب + معهد
عدد المقاعد البيداغوجية	عدد	8000	34217	36217	45217
عدد الأسرة في الاقامات الجامعية	عدد	4500	17200	17200	25000
عدد المكتبات الجامعية المركزية	عدد	--	01	02	0

المصدر: htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع:2016/04/27.

* **التربية:**

تعداد التلاميذ للموسم الدراسي 2014-2015

- الطور الابتدائي: 148.320 تلميذ موزعين على 4662فوج دراسي
- الطور المتوسط: 83.676 تلميذ موزعين على 2625فوج دراسي
- الطور الثانوي: 42.661 تلميذ موزعين على 1393فوج دراسي

التأطير التربوي للموسم الدراسي 2014-2015

- الطور الابتدائي: 5986 معلم
- الطور المتوسط: 4772 أستاذ
- الطور الثانوي: 2884 أستاذ

✓ **الهياكل التربوية:**

-المؤسسات التربوية

- الطور الابتدائي: 669 مؤسسة

- الطور المتوسط: 153 مؤسسة
- الطور الثانوي: 65 مؤسسة

-المطاعم المدرسية

- العدد الاجمالي: 570 منها 215 مهيكلة
- عدد المستفيدين من الاطعام: 114.000 تلميذ

-أنصاف الداخليات

- الطور المتوسط: 95 نصف داخلي 27.150 تلميذ
- الطور الثانوي: 56 نصف داخلي 15.658 تلميذ

-الداخليات

- الطور المتوسط: 02 داخلية لتلاميذ الجمهورية العربية الصحراوية

33 تلميذة بمتوسطة ابن الهيثم بالمسيلة

36 تلميذ بمتوسطة علي بن مسعود ببن سرور

- الطور الثانوي: داخلية بثانوية الامام مالك بن أنس بسيدي عيسى مخصصة لتلاميذ بلدية بوطي السايح 12 تلميذ

-مخابر الاعلام الآلي

- الطور المتوسط:72 متوسطة مزودة بمخابر للإعلام الآلي
- الطور الثانوي:50 ثانوية مزودة بمخابر للإعلام الآلي

✓ **التضامن المدرسي:**

- منحة التضامن المدرسي: 105.000 منحة
- المحفظة المدرسية: 17100 (محفظة بلوازمها + مآزر) لتلاميذ الابتدائي من ميزانية الولاية
- النقل المدرسي: 110 حافلة لنقل 24.863 تلميذ.

✓ **الكتاب المدرسي:**

- الطور الابتدائي: 104.388 مستفيد
- الطور المتوسط: 41.780 مستفيد
- الطور الثانوي: 15.827 مستفيد

✓ **نتائج الامتحانات الرسمية:**

- **شهادة التعليم المتوسط :**

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة	38,83	45,89	48,19	50,01	35,38	45.61

- **شهادة البكالوريـــا :**

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة	**23,78**	**39,70**	**48,44**	**44,85**	**34,23**	**29.04**

ج. الصحة:

الجدول (8.3):حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
عدد المستشفيات	عدد	04	04	08	09
عدد الأسرة بالمستشفيات	عدد	1 054	1 164	1 404	1 340
عدد عيادات التوليد	عدد	11	13	12	16
عدد العيادات متعددة الخدمات	عدد	13	47	53	62
عدد المراكز الصحية	عدد	29	--	--	--
عدد قاعات العلاج	عدد	106	197	202	220
عدد مخابر التحاليل الطبية	عدد	01	01	01	01
عدد الأطباء العامون	طبيب/1000 ساكن	0,4	0,53	0,58	0,66

عدد الأطباء الاختصاصيون	طبيب/1000 ساكن	0,08	0,18	0,18	0,20
عدد الأسرة	سرير/1000 ساكن	1,16	1,18	1,30	1,40

المصدر: htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع 2016/04/27.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك تزايد في عدد المستشفيات من سنة الى اخرى، حيث كانت 4مستشفيات سنة 1999، واصبح 9مستشفيات سنة2013، وكذلك تزايد عدد عيادات التوليد حيث كانت 11عيادات سنة1999، الى 16عيادة سنة2013، وهذا راجع التزايد عدد السكان. من خلال هذا الجدول تسعى الولاية الى تحقيق تنمية مستدامة على المستوى الصحي.

4. المؤشرات الثقافية:

الجدول (9.3):حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنة 2011 مقارنة بالسنوات 2009، 2010.

المؤشرات	الوحدة	سنة 2009	سنة 2010	سنة 2011
عدد المتاحف	عدد	03	03	03
عدد قاعات السينما	عدد	02	02	02
عدد المكتبات البلدية	عدد	57	57	69
عدد دور الثقافة	عدد	01	01	01
عدد المراكز الثقافية	عدد	21	21	21
عدد الإذاعات المحلية	عدد	01	01	01

المصدر:/htt://msila_dz.org تاريخ الاطلاع: 2016/04/27.

الجدول (10.3): حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 وتوقعات2013

المؤشرات	الوحدة	سنة 1999	سنة 2009	سنة 2012	سنة 2013
عدد المكتبات البلدية	عدد	--	46	66	69
عدد دور الثقافة	عدد	01	01	01	01

المصدر: htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع: 2016/04/27.

4. المؤشرات الاقتصادية

أ. الفلاحة

- **مشاريع التنمية الريفية**

مجهودات الولاية وجهت الى عالم الريف و تنمية المناطق الريفية في اطار سياسة التجديد الريفي و هذا خلال الفترة 2009-2012 تم اعداد 149 مشروع جواري بتكلفة مالية تقدر بـ 5.2 مليار دج، شملت 149 منطقة ريفية عبر 47 بلدية استفادت منه 8065 عائلة بمجموع 45299 ساكن، مكنت هذه المشاريع من استحداث 7325منصب شغل وفك العزلة على 35 منطقة ريفية مع شق 235 كلم من المسالك وتزويد 163 عائلة بالطاقة الشمسية وتوزيع 138 وحدة لتربية الحيوانات، كما توسعت المساحة الغابية من 137000 هكتار سنة 2000 الى 148926 هكتار سنة 2012 و تم غرس مساحة 2739 هكتار بأشجار مثمرة.

- **مكانة الولاية على المستوى الوطني .**

- معدل نمو بـ 10.99 مقابل المعدل الوطني 10.21
- الرتبة 07 في مجال توسيع المساحات المسقية (36 الف هكتار).
- الرتبة 09 في مجال استحداث مناصب الشغل (85 الف منصب شغل).
- الرتبة 13 وطنيا في مجال معدل الانتاج المقدر بـ 45 مليار دج.
- الرتبة 21 في مجال انتاج الخضروات واللحوم.

الاراضي المساحة الصالحة للزراعة: 277.211 هكتار المساحة المسقية : 36300 هكتار	**الدعم الفلاحي** 10.600مستثمرة فلاحية استفادة من الدعم الفلاحي بمبلغ 9.161.601.143 دج
إقتصاد المياه شبكة السقي بالتقطير : 9300 هكتار الرش المحوري : 6000 هكتار	**الموارد المائية** 4630بئر عميق 2600بئر تقليدي
الثروة الحيوانية الاغنام : 1.600.00 رأس الابقار : 26.800 رأس	**المحاصيل الزراعية** الاشجار المثمرة : 19000 هكتار الزيتون : 6750 هكتار

الماعز : 140.000 رأس	

الجدول (11.3):حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنة 2011 مقارنة بالسنوات 2010,2009

المؤشـرات	الوحـدة	سنة 2009	سنة 2010	سنة 2011
المساحة الفلاحية الإجمالية	هكتار	1 646 890	1 646 890	1 646 890
المساحة الفلاحية المستغلة SAU	هكتار	211 277	277 211	277 211
المساحة الفلاحية المستغلة المسقية	هكتار	35 500	36 000	36 300
مساحة الأراضي الرعوية	هكتار	1 031 445	1 031 445	1 307 156
مساحة أراضي الحلفاء	هكتار	200 000	200 000	200 000
مساحة زارعة الحبوب	هكتار	90 000	90 000	63000

المصدر:htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع: 2016/05/04.

الجدول (12.3):حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و 2013

المؤشـــرات	**الوحـدة**	**1999**	**2009**	**2012**	**2013**
المساحة الفلاحية المستغلة SAU	**هكتار**	**711 269**	**211 276**	**211 277**	**561 308**

المصدر:htt://msil_dz.org/ تاريخ الاطلاع: 2016/05/04.

ب. الموارد المائية والري

الجدول (13.3):حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
عدد السدود	عدد	1	1	1	2
الحواجز المائية	عدد	1	5	5	13
عدد الآبار	عدد	191	364	383	419
عدد الخزانات	عدد	175	334	337	445
الحصة المتوسطة للفرد في اليوم	لتر/ساكن/يوم	115	196	175	193
نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب	%	65	85	88	92
نسبة الربط بشبكات التطهير	%	62	69	75	78

المصدر: الموقع الرسمي لولاية المسيلة

الجدول (14.3): حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال نهاية 2013 وتوقعات نهاية 2014

أهم المؤشرات	الوحدة	الوضعية في نهاية 2013	الوضعية المتوقعة في نهاية 2014
عدد الآبار الجوفية المستغلة للشرب	و	391	432
سعة الآبار الجوفية المستغلة للشرب	م^3/يوم	281.943	317.443
نسبة الربط بشبكة التزويد بمياه الشرب	%	88	89
الطول الإجمالي لشبكة التزويد بمياه الشرب	كم	5036	5.101
الاستفادة اليومية لكل مواطن من مياه الشرب	لتر/فرد/يوم	175	176
عدد وحدات التخزين	و	433	451
سعة التخزين الإجمالية	م^3	214.200	237.000
نسبة الربط بشبكة التطهير	%	76	77
الطول الإجمالي لشبكة التطهير	كم	2.068	2110
عدد محطات تصفية المياه المستعملة	و	1	2
سعة محطات تصفية المياه المستعملة	فرد مكافئ	200.000	400.000
الحجم الكلي للمياه المسترجعة بعد التصفية	م^3/يوم	12.000	20.000

المصدر: htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع: 2016/05/04.

من خلال الجدول اعلاه والمتمثل في حصيلة اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال نهاية 2013 والمتوقعة في نهاية2014، حيث كانت عدد الابار الجوفية المستغلة للشرب تقدر ب391 وفي نهاية 2013،والمتوقعة في نهاية 2014 حيث كانت تقدر ب432و،ومن خلال هذا التوقع نلاحظ ان هناك تزايد في عدد الابار الجوفية المستغلة للشرب وسعة الابار الجوفية المستغلة للشرب، فقد كانت نسبة الربط بشبكة التزويد بمياه الشرب 88% في نهاية سنة2013، حيث كانت الوضعية المتوقعة في نهاية 2014 ب89%. اما الحجم الكلي للمياه المسترجعة بعد التصفية 12000 في سنة 2013، والمتوقع للوضعية في نهاية سنة 2014 ب20000 وهذا يدل على ان الولاية تسعى جاهدة الى تحقيق تنمية مستدامة على مستوى الموارد المائية والري.

ج. الصناعة والمناجم

*** المشاريع الاستراتيجية**

- محطة إنتاج الكهرباء بمنطقة ذراع الحاجة : أنجزت هذه المحطة بهدف تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة الكهربائية حيث تبلغ طاقة إنتاجها 800 ميغاوات ما يمثل 12% من الإنتاج الوطني.
- محطة ضخ البترولSP3 سونطراك: نظرا للخطر الكبير الذي تمثله هذه المنشأة على مدينة المسيلة تم تحويلها إلى خارج النسيج العمراني و هي الآن في طور الاستغلال.

- مراكز تعبئة قارورات الغاز الطبيعي : تتوفر الولاية على 03 مراكز لتعبة قارورات غاز البوتان، اثنان منها تابعة للقطاع العام بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر بـ 2400 قارورة بالساعة.
- أنبوب الغاز شرق غرب GREO 28 : يعمل هذا الأنبوب مستقبلا على توفير مادة الغاز الطبيعي للولاية مع العلم أنه يمر بإقليم 13 بلدية على مسافة 150 كلم . انجز هذا المشروع كليا على أن يتم من خلاله تزويد العديد من بلديات الولاية المسجلة في إطار برنامج الهضاب العليا مع الإشارة إلى أن هذا الأنبوب قد تم ربطه بمحطة توليد الكهرباء بذراع الحاجة المشروع انجز كليا.
- الخط الكهربائي ذو الضغط العالي 400 كف صالح باي – بئر غبالوا : يهدف هذا المشروع إلى إحداث توازن طاقوي بين مختلف الولايات حيث يقطع مسافة 120 كلم عبر ولاية المسيلة قادما من مدينة صالح باي بولاية سطيف نحو بئر غبالوا بولاية البويرة و هو في طور الاستغلال.
- الخط الكهربائي ذو الضغط العالي 400 كف المسيلة – بريكة : يهدف هذا المشروع إلى إحداث توازن طاقوي بين مختلف الولايات حيث يقطع مسافة 100 كلم عبر ولاية المسيلة يمر بمدينة بريكة من أجل تزويد ولاية بسكرة بالطاقة الكهربائية هذا الخط في طور الانجاز.

*** مشاريع استثمارية في طور الانجاز (سونغاز)**

- الخط الكهربائي 60 كف الهامل – عين الملح بطول 40 كلم
- الخط الكهربائي 60 كف الهامل – بوسعادة بطول 20 كلم
- الخط الكهربائي 220 كف الهامل – المسيلة – الجلفة بطول 40 كلم

*** المحولات الكهربائية ذات الضغط العالي**

إن تطور الاستثمارات و كذا تزايد الطلب أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية و هو ما أنتج مشكلة نقص التيار الكهربائي و على هذا الأساس استفادت الولاية من عدة محولات كهربائية كان أخرها محول بلدية برهوم الذي دخل مرحلة الانتاج سنة 2007. كما استفادت الولاية من محولات أخرى في طول الانجاز موزعة على النحو التالي:

- محولات ذات قدرة 30/60 كف استفادت منها كل من بلديات : سيدي عيسي و عين الملح.
- محولات ذات قدرة 30/220 كف استفادت منها كل من بلدية الهامل.
- محولات ذات قدرة 30/60 كف استفادت منها كل من بلديات : المسيلة و بوسعادة ، هذان المحولان في طور اعداد الرخص الضرورية.

*** مشروع تزويد مدينة المسيلة بالغاز الطبيعي**

يهدف هذا المشروع إلى تقوية شبكة توزيع الغاز الطبيعي لمدينة المسيلة يقدر طوله بـ 06 كلم قطره 4 هذا المشروع في مرحلة اعداد الرخص الضرورية.

مشروع ربط شركة سونلغاز بكابل الألياف البصرية : يبلغ طول هذا الخط 09 كلم و المشروع في طور إعداد الرخص الضرورية.

الجدول (15.3): أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنة 2011 مقارنة بالسنوات 2010,2009

المؤشـرات	الوحـدة	سنة 2009	سنة 2010	سنة 2011
نسبة الربط بالكهرباء	%	98.76	98.83	93
نسبة الربط بالكهرباء في المناطق الحضرية	%	98.73	98.75	91
نسبة الربط بالكهرباء في المناطق الريفية	%	88.45	93.90	90
نسبة الربط بالغاز	%	47.5	47.91	47

المصدر: htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع:2016/05/04.

الجدول (16.3): حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013

المؤشـرات	الوحـدة	1999	2009	2012	2013
عدد المساكن المربوطة بالكهرباء	عدد	99 847	111 986	123 233	191 583
عدد المساكن المربوطة بالغاز	عدد	24 895	61 174	72 354	107 474
نسبة الربط بالكهرباء	%	85	90	93,5	95
نسبة الربط بالغاز	%	21	47	47	58

المصدر: /htt://msila_dz.org تاريخ الاطلاع: 2016/05/04.

د. النقل

الجدول (17.3): حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنة 2011 مقارنة بالسنوات 2009، 2010

المؤشـرات	الوحـدة	2009	2010	2011
عدد المسافرين في السنة	عدد	3 618	3 917	7 130
كمية البضائع المنقولة	طن	-	-	13.211.420
طول إجمالي لشبكة السكة الحديدية	كلم	217	217	205,8

المصدر: htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع:2016/05/04.

هـ. التجارة

الجدول (18.3) :حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 وتوقعات 2013

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
أسواق الجملة	عدد	02	02	02	02
أسواق التجزئة	عدد	02	08	07	33
الأسواق الأسبوعية	عدد	26	25	23	23
أسواق الماشية	عدد	21	19	19	19

المصدر: htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع:2016/05/04.

و. البيئة

الجدول (19.3): حصيلة أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 وتوقعات 2013

المؤشـرات	الوحـدة	1999	2009	2012	2013
مفرغة عمومية مراقبة	عدد	--	--	16	18
مركز الردم التقني للنفايات	عدد	--	01	02	06

المصدر: htt://msila_dz.org/ تاريخ الاطلاع:2016/05/04.

خاتمة

خاتمة:

من خلال العناصر التي تناولناها والتي تصب في مجملها حول إشكالية تضم شطرين أساسيين في حلها، من جهة الإدارة المحلية التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة التي تنشدها التغيرات الراهنة والمتطلبات الضرورية، سواء كانت لصالح الأفراد أو لصالح الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التنمية التي صارت من المواضيع الأكثر أهمية وتداولا، وكذا من الأسباب التي أضحت تستدعي إحداث الإصلاحات وتحقيق التوازن والتعاون الفعال بين أفراد المجتمع، وبين الهيئات الحكومية من أجل الاهتمام بالتجمعات المحلية على كل الأصعدة، وتحقيق تنمية محلية دائمة تقوم على أساس الإدارة المحلية لتحقيق نوع من الاستقلالية في هذه الوحدات، والدعم المالي الذي يحقق نوعا من الاكتفاء النسبي في مختلف المشاريع التي تدرج في إطار البرامج التنموية، إلى جانب الاعتماد على أسلوب التخطيط الذي يعد فعلا سياسة فعالة في النهوض بالإدارة إلى الأحسن وتسهيل وصولها إلى تحقيق التنمية المستدامة في التخصصات المختلفة والداخلة في عملية التنمية.

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال هذين الفصلين، توصلنا الى نتائج باختبار الفرضيات وعدة نتائج على المستوى النظري وكذا على المستوى التطبيقي مع مجموعة من الاقتراحات.

نتائج الدراسة:

– تنشأ الإدارة المحلية وفق القوانين الإدارية التي تتطلب في الغالب إجراءات معقدة لتعديلها أو إلغائها، كما أن السلطات التي تتمتع بها الوحدات الإدارية في نظام الإدارة المحلية هي سلطة مفوضة وليست مكتسبة أما استقلاليتها فهي إدارية محضى.

– الهدف الأساسي لأسلوب الادارة المحلية يتمثل في تحقيق التنمية المحلية التي تمثل جزء من التنمية الشاملة.

– التنمية المستدامة لا تتطلب مبالغ ضخمة فقط لتحقيق أهدافها، وإنما إدارة محلية واعية ونادرة على التسيير ومساندة حكومية.

– خلق نمط جديد في التسيير يفتح الباب أمام المبادرات والطموحات المستقبلية للتطوير والتحديث والتنمية المستدامة، من خلال الإسراع في وضع قانون للجماعات المحلية يمكن من الصرامة العقلانية في التسيير المحلي ويضمن اللامركزية الإدارية.

– يتيح أسلوب الإدارة المحلية فرصة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات من خلال المنتخبين في المجالس المحلية.

– تعزيز البعد الديمقراطي للإدارة المحلية المتمثلة أساسا في المجالس المنتخبة حيث يجب توفر كل الآليات القانونية والعملية التي من شأنها تجسيد مبدأ مشاركة المواطن المحلي باعتباره ركنا أساسيا في الإدارة المحلية.

– التخفيف من حدة الوصايا الإدارية على الجماعات المحلية بالشكل الذي يحررها أكثر في إدارتها

– للشؤون المحلية وذلك من خلال تحديد أعمال المجالس المنتخبة التي تخضع للمصادقة بحيث تكون هذه المصادقة الاستثناء وليس الأصل.

– تتخبط الإدارة المحلية في مجموعة من المشاكل التي تُنقص من فعاليتها خاصة في الدول النامية، وبالخصوص مشكل التمويل.

اختبار الفرضيات:

بعد دراسة هذا البحث ومحاولة التوسع في مختلف الجوانب التي تمسه، بالإضافة الى النتائج المتوصل إليها تمكنا من القيام باختبار الفرضيات التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي رأينا من خلالها معرفة أن الإدارة المحلية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للشعوب وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم هي فرضية صحيحة وبالتالي لها أبعاد إيجابية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- بالنسبة للفرضية الثانية فقد توصلنا الى صحتها بحيث تعتبر التنمية المستدامة تنمية تسمح بتلبية حاجات المجتمعات الحالية بطريقة تضمن عدم المساس بحاجات المجتمعات القادمة وبالتالي تتحمل تحقيقها كل الإدارات.
- أما بالنسبة للفرضية الأخيرة والتي رأينا من خلالها أن مديرية الإدارة المحلية بولاية المسيلة تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على المستوى المحلي من خلال المجهودات المبذولة تواصل مضاعفة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية المحلية وذلك من خلال الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات السكان وانشغالهم، وبعد تشخيص الوضعية التنموية للولاية والوقوف على النقائص تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الضرورية لتدارك هذه النقائص والعمل على الانطلاق في المشاريع التنموية ومنه تم إثبات الفرضية.

الاقتراحات:

– لتفعيل الإدارة المحلية من الضروري دعمها بمجلس استشاري يتكون من أهل الخبرة والذكاء مرتبط بمراكز البحث والجامعات.

– توعية المواطنون بأهمية المشاركة السياسية في إدارة شؤونهم المحلية.

– حتى تنجح الإدارة المحلية في تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها لابد من توفر مجموعة عوامل كالدعم السياسي لقادتها، ودعم المنهج اللامركزي سلوكيا وسيكولوجيا إضافة الى الدعم المالي والبشري.

– الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره العنصر الأساسي في التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، وذللك عن طريق تشجيع الأسلوب الديمقراطي وإتاحة الفرصة للعاملين للمساهمة في إدارة شؤون الإدارة المحلية.

– ضرورة العمل على تغيير الحالة الذهنية للموظفين الذين يتصفون باللامبالاة والعزوف والحياد السلبي ذلك بتوسيع مشاركتهم في اتخاذ القرار واطلاعهم على كل ما يجري من تعديلات وتغييرات تنظيمية مما يسمح أن تكون لهم الفاعلية في المشاركة في عملية التنمية المستدامة.

آفاق الدراسة:

يمكن تقديم بعض المواضيع التي لها علاقة بموضوع البحث كما يلي:

– دور تطوير الكفاءات في تحقيق التمية المستدامة.

– اللجان المحلية ودورها في أداء الخدمات.

– مدى تأثير البيئة السياسية في تحقيق التنمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ. الكتب

1. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2013.
2. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
3. ثامر بن ملوح المطيري وآخرون، الإدارة المحلية، معهد الإدارة العامة، 1989.
4. حسين عبد القادر، الإدارة المحلية في فلسطين بين الماضي والحاضر، دار الفكر للطبع والنشر، ط1، القدس، 2013.
5. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
6. دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر، 2000.
7. سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،1976
8. سهير إبراهيم حاجم الهيبتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2014.
9. شطناوي علي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
10. صفوان المبيضين وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
11. عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية- دراسة مقارنة - ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001.
12. عبد الغاني البسيوني عبد الله، القانون الإداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1991.
13. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة . فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار صفاء للنشر ، عمان،2007.
14. علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي بعنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، 2002.

15. عمار بوضياف، الوجيز في الإدارة المحلية، دار الريحانة، الجزائر، 2002.

16. عمار بوظياف، الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة للكتاب، الجزائر.

17. فريدة قيصر مزياني، القانون الإداري، ج2، مطبعة سخري، الجزائر، 2011.

18. قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

19. محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع.

20. محمد علي الخلايلة، الإدارة محلية، دار الثقافة لنشر والتوزيع، ط1, عمان، 2009.

21. محمود العاطف البنا، في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984.ذ

22. هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.

ب. الأطروحات والرسائل:

23. بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير، تلمسان، 2010/2009.

24. خالد بوجعدار، مساهمة في تحليل وقياس تكليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي، رسالة ماجستير ، قسنطينة، 1997.

25. ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلو م الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009.2008.

26. سناء قاسم محمد حسيبة، واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، فلسطين، 2006.

27. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير،2007.

28. العايب عبد الرحمان، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ،2010 ـ 2011.

29. عبد الحق خنتاش، مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، 2010 .2011.

30. عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004 ـ 2005.

31. فاروق حريزي، دور التكنولوجيات الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010 ـ2011.

32. محمد بلخيري، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل اصلاحات جديدة، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 ـ 2013.

33. مختاري وفاء، الهيئات المركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، بسكرة، 2013 ـ 2014.

34. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية الحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008 ـ2011.

35. نوال بوكعباش، تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010 ـ2011.

36. ياسمينة زرنوخ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير عير منشورة، الجزائر،2006.

ت. المجلات والملتقيات:

المجلات:

37. بسمة عوملي، تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4، الجزائر.

38. بن كاملة عبد العزيز، إشكالية ترقية تمويل الجماعات المحلية، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، عدد1، 2011.

39. بن كاملة عبد العزيز، إشكالية ترقية تمويل الجماعات المحلية، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، عدد1، 2011.

40. حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، افريل2010.

41. صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، عدد07، 2007.

42. عبد الله رابح سرير، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة المفكر، العدد 07، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، 03نوفمبر 2011.

43. كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، عدد45، 2010.

44. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة علوم التسيير، عدد26،جوان2010.

45. فريدة مزياني، دور المجالات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، .بسكرة، افريل 2010.

46. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية الحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008 .2011.

الملتقيات:

47. بن الطيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيفّ، 08.07أفريل2008.

48. بوشامة مصطفى، دور أداء الإدارة المحلية في تدعيم سياسة التجديد الريفي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول: آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، 02،03 جوان2014.

49. سنوسي زوليخة، بوزيان هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07 . 08 فريل2008.

50. عجاج محمود ،كمال بايزيد، أهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: آليات تطوير الادارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة ،02 . 03جوان 2014.

51. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف ،07 . 08 أفريل2008.

52. فرحي خديجة، بن لكحل محمد أمين، دور الحكومة في تحسين أداء الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة، 02 . 03جوان2014.

53. فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والأفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،07 . 08 أفريل2008.

54. محمد محمود الامام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS، واليونيسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد -الثاني "البعد الاقتصادي"، ط1،بيروت،2006.

55. المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الخامس بعنوان: الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، الشارقة، مارس2007.

ث. القوانين والمواد:

56. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 ، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في03 يوليو 2011.

57. المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

58. المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

59. المادة 84 من فانون الولاية 12/07.

60. المادة 92 من قانون الولاية12/07.

61. المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية عدد 12 لسنة 2012.

62. المادة101 من قانون الولاية12/07.

63. المواد من 77 إلى غاية 84 من القانون المتعلق بالبلدية.

64. المواد من 85 إلى 95 من القانون المتعلق بالبلدية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

أ. الكتب:

65. Raonrmall, Young Konn : local govermentsince 1945, blackwellpublishers UK, 1998.

ب. مواقع إلكترونية:

66. فلاح حسين، التنمية المستدامة،

تاريخ الاطلاع:www.alnoor.se/article.asp/07.04.2015

تم بحمد الله

الملخص:

من خلال العناصر التي تناولناها والتي تصب في مجملها حول إشكالية تضم شطرين أساسيين في حلها، من جهة الإدارة المحلية التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة التي تنشدها التغيرات الراهنة والمتطلبات الضرورية، سواء كانت لصالح الأفراد أو لصالح الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التنمية التي صارت من المواضيع الأكثر أهمية وتداولا، وكذا من الأسباب التي أضحت تستدعي إحداث الإصلاحات وتحقيق التوازن والتعاون الفعال بين أفراد المجتمع، وبين الهيئات الحكومية من أجل الاهتمام بالتجمعات المحلية على كل الأصعدة، وتحقيق تنمية محلية دائمة تقوم على أساس الإدارة المحلية لتحقيق نوع من الاستقلالية في هذه الوحدات، والدعم المالي الذي يحقق نوعا من الاكتفاء النسبي في مختلف المشاريع التي تدرج في إطار البرامج التنموية، إلى جانب الاعتماد على أسلوب التخطيط الذي يعد فعلا سياسة فعالة في النهوض بالإدارة إلى الأحسن وتسهيل وصولها إلى تحقيق التنمية المستدامة في التخصصات المختلفة والداخلة في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: الادارة المحلية، التنمية المحلية المستدامة، التنمية المستدامة.

Résumé:

A travers les éléments que nous avons traités et qui sont dans leur intégralité sur les comprend problématiques deux parties essentielles à le résoudre, du point de l'administration locale, qui jouent un rôle majeur dans la réalisation du développement local durable poursuivi par les changements actuels et les exigences nécessaires, que ce soit au profit des individus ou pour le bénéfice de l'économie nationale dans le but de parvenir à un développement Il devient l'un des sujets les plus importants et fortement négociés, ainsi que les raisons qui deviennent mandat apporter des réformes et de parvenir à un équilibre et une coopération efficace entre les membres de la société, et entre les organismes gouvernementaux afin d'intéresser les assemblées locales à tous les niveaux, et d'atteindre un développement local permanent basé sur une base de gestion locale pour atteindre une sorte d'autonomie dans ce unités, et le soutien financier qui atteint une sorte de suffisance par rapport à divers projets à inclure dans le cadre des programmes de développement, ainsi que compter sur la méthode de planification, qui est en fait une politique efficace dans la promotion de la gouvernance pour le meilleur et pour faciliter leur accès au développement durable dans les différentes disciplines impliquées dans le processus de développement.

Mots clés: administration locale, le développement local durable, le développement durable.